الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الافروآسيوية

حسني محمد نصر

الاتجاهـات الحديثة في بحـوث الصحـافة والسلطة السياسية في الدول الافرواسيوية

حسني محمد نصر

ملخص:

تحلل الدراسة الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفرواسيوية وذلك في ضوء التطور الذي شهده هذا الحقل العلمي والتحولات الجوهرية التي شهدتها الدول الأفريقية والآسيوية في السنوات الأخيرة. فقد مثلت الصحافة منذ نشأتها بوصفها وسيلة اتصال جماهيري إشكالية ذات حضور دائم للسلطة السياسية وحتى وقتنا الحاضر.

وتهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المختلفة التي أثرت في الاتجاهات البحثية في الموضوع في العقد الأخير من القرن العشرين. و ابرز الاتجاهات النظرية والمنهجية والمعرفية الحديثة في هذه البحوث. وتكونت الدراسة من ثلاثة مباحث وخاتمة، تناولت العوامل المؤثرة في هذه البحوث، والاتجاهات النظرية والمنهجية والمعرفية الحديثة فيها.

وقد أكدت نتائج الدراسة تأثر هذه البحوث بالتحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدها العالم. ونتيجة لذلك شهدت تحولات جوهرية على مستوى الأطر النظرية التي تنطلق منها، أهمها سعي الباحثين إلى البحث عن مداخل نظرية جديدة لتفسير العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية بعد أن ثبت لهم عقم المداخل النظرية الغربية التي سيطرت على هذا الحقل البحثي لعقود طويلة. والتخلي عن نموذج النظريات الأربع للصحافة الذي كان يحصر الأنظمة الصحفية في أفريقيا واسيا في النموذجين السلطوي والشيوعي ولا يأخذ في الاعتبار خصوصية الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي في هذه الدول والخبرة الاستعمارية التي عاشتها، بالإضافة إلي البحث عن قيم أفريقية وآسيوية في الصحافة نابعة من واقع الصحافة في دول القارتين. وعلى المستوى المعرفي رصدت الدراسة ظهور مجالات جديدة للبحث من أهمها بحوث «الصحافة المستقلة عن الحكومة».

كلمات مفتاحية:

بحوث الصحافة، السلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي.

Abstract

This study aims to analyze the new trends in research on the relationship between the press and political authorities in Africa and Asia. It derives its significance from the recent developments in both media and politics in these countries.

The study shows that the main shifts in this area of research include:

- Search for new theoretical approaches to explain the relation between the press and political authorities.
- Disregard of the four theories of communication model which was putting the press systems in Africa and Asia in very narrow frames (Authoritarian and Communist).
- Search for genuine African and Asian values of the press derived from actual experience.
- Study of new topics such as independent press and the positive role of the press in supporting the national identity and social solidarity.

In light of the objectives of this study, it can be concluded that the relationship between press and the political authorities in the two continents has been affected by political, economic and technological changes.

Key words:

The relationship between the press and political authorities in Africa and Asia; new theoretical approaches; the national identity and social solidarity; political, economic and technological changes.

تمهيد:

مثلت الصحافة منذ نشأتها بوصفها وسيلة اتصال جماهيري إشكالية ذات حضور دائم للسلطة السياسية وحتى وقتنا الحاضر. وتعاملت السلطة السياسية في مختلف دول العالم مع الصحافة بدرجة كبيرة من الحذر بوصفها الوسيلة الإعلامية القادرة على دعم بقاء هذه السلطة أو المساهمة في انهيارها. ومن خلال التشريع القانوني والممارسة اليومية ترسخت على مدى القرون الماضية الأفكار النظرية والبحوث الإمبيريقية التي حاولت وصف وتحليل وتفسير العلاقة المتبادلة بين الصحافة وبين السلطة السياسية، والعوامل المؤثرة فيها ومدى خصوصية هذه العلاقة في الأنظمة السياسية المختلفة.

وإذا كانت أنماط العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية قد بدأت منذ اختراع الطباعة وظهور الصحف الأولى في العالم، فإن بحث هذه العلاقة في الأنظمة السياسية المختلفة، والخروج منها بدلالات نظرية، ونماذج توضحها وتفسرها، يعود إلى القرن العشرين الذي شهد خلال ربعه الأول تبلور الأنظمة الصحفية، وبالتالي تبلور الأنظمة الصحفية، وظهور المدارس البحثية في الصحافة.

وتُعد علاقة الصحافة بالسلطة السياسية (الحكومات) مقدمة ونتيجة في الوقت ذاته للحديث عن حرية الصحافة. ويُنظر إلى هذه العلاقة في مختلف الأنظمة السياسية والإعلامية على أنها محدد رئيسي من محددات حرية الصحافة، ومقياس أولىّ للحكم بوجود هذه الحرية في بلد ما. وإذا كانت حرية التعبير والصحافة مازالت تدخل في نطاق القضايا العالمية لأكثر من قرن، فإن أغلبية الدراسات تعاملت معها من منطلق المدخل الذي يركز على العلاقات المتبادلة بين الحكومات المحلية من جانب، والصحافة من جانب آخر ((Ronen.١٩٨٦,١٧.

وتشغل قضية علاقة الصحافة بالسلطة السياسية اهتمامات الباحثين في أكثر من حقل علمي مرتبط بعلوم الإعلام والصحافة من جهة، والعلوم السياسية من جهة ثانية. فالباحثون في الإعلام أبدوا منذ عقود طويلة اهتماما ملحوظا ببحث هذه العلاقة من مداخل متنوعة تتصل بتوصيف هذه العلاقة في الأنظمة السياسية والصحفية المختلفة، وقياس تأثيرها في مجمل الأوضاع الصحفية في الدول المختلفة والمتباينة في النظم والتوجهات، واهتم الباحثون في العلوم السياسية بدراسة هذه العلاقة بوصفها إحدى آليات وأركان النظام السياسي التي تتأثر به وتؤثر فيه.

ويقتضي رصد وتحليل الاتجاهات الحديثة التي تسود البحوث الخاصة بعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية بصفة عامة، وفي الدول الأفريقية والدول الآسيوية على وجه الخصوص، ومراجعة البحوث في أكثر من حقل علمي للأسباب الآتية:

- إن بحث قضية العلاقة بين الصحافة وبين السلطة السياسية لم تكن منذ بداية البحث العلمي في الصحافة حكرا على حقل معرفي واحد، بسبب ارتباطها بدراسة النظم السياسية والاقتصادية والنظم الصحفية ارتباطًا وثيقًا.
- عدم إمكانية عزل قضية العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية عن أطرها العامة التي تندرج تحتها. فهذه القضية لا تدرس في الغالب لذاتها وإنما بوصفها مقدمة ضرورية لدراسة قضايا إعلامية أكبر مثل: دراسة حرية الصحافة وقياسها واستخلاص أسس النظام الصحفي القائم في دولة ما، وطبيعة الدور المنوط بالصحافة القيام به في المجتمع، وتفسير مضامين الصحف في قضايا محددة، بالإضافة إلى قضايا سياسية تتصل بالحكم على ديمقراطية النظم السياسية ودور الصحافة في المجتمع المدني والانتخابات والاستقرار السياسي.. وغيرها من القضايا التي تشغل الباحثين في العلوم السياسية.

فعلى خلاف حقول بحوث الصحافة الأخرى فإن إشكالية (الصحافة والسلطة السياسية) استقطبت الباحثين في الصحافة والباحثين من حقول معرفية مختلفة ينتمي بعضها إلى علوم السياسة، وينتمي بعضها الآخر إلى علوم الاجتماع والقانون والتاريخ. وقد أصبحت علاقة الصحافة بالسلطة السياسية تمثل ركنًا بحثيًا أساسيًا في أكثر من حقل معرفي في مجال الصحافة. إذ تبرز هذه العلاقة في بحوث الإعلام السياسي، والإعلام الدولي، والإعلام والمجتمع، وكذلك في بحوث حرية الصحافة، وبحوث تشريعات وقوانين وأخلاقيات العمل الصحفي في الأنظمة الصحفية المختلفة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية رصد وتحليل الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية إلى عدد من الاعتبارات التي تتصل بهذه الدول على وجه التحديد، وتتصل بالموضوع من ناحية، والتطور البحثي المهم الذي شهده في السنوات الأخيرة من ناحية أخرى. ونوجز هذه الاعتبارات فيما يلي:

١- الاعتبارات الخاصة بالموضوع:

يمثل موضوع الصحافة والسلطة السياسية أحد أهم مجالات البحث في الصحافة في العالم، ويستمد أهميته بوصفه مجالاً بحثيًا رئيسيًا في المدارس الصحفية المختلفة من حيث:

- الارتباط الوثيق بين الصحافة بوصفها وسيلة اتصال جماهيري وبين السلطة السياسية القائمة في المجتمع، ذلك الارتباط الذي يعود تاريخيا إلى فترة اختراع الطباعة وما تلاها من ظهور الصحف. ويظهر هذا الارتباط في اهتمام الأنظمة السياسية المختلفة بالصحافة ومحاولاتها المستمرة تقنين أوضاع الصحافة، وتقنين علاقة أجهزة الحكم بها، من منطلق إدراكها لدورها المحوري في العملية السياسية.
- ارتباط موضوع الصحافة والسلطة السياسية بدراسة النظم السياسية في العالم، وذلك من منطلق أن كل نظام سياسي يفرز النظام الصحفي الملائم له، كما أن

طبيعة وديناميكية النظام الصحفي تعد أحد أهم مؤشرات الحكم على طبيعة النظام السياسي.

- ارتباطه بالتغيرات السياسية العالمية والإقليمية والوطنية، إذ إن مراكز الاهتمام البحثي بهذا الموضوع ونظرياته دائمة التغير، لتواكب التغيرات التي يشهدها العالم أو تشهدها الدول، ومن ثم فإنه من المجالات البحثية التي تحتاج إلى متابعة مستمرة لرصد الاتجاهات الحديثة فيها نظرًا لتأثره الواضح بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والإعلامية في العالم.
- ارتباطه بالمدارس البحثية الأكاديمية ومدارس تعليم الصحافة، إذ يندر أن تتم دراسته من قبل مؤسسات بحثية تجارية. وقد أظهرت المدارس الأكاديمية المختلفة في تعليم الصحافة اهتمامًا ملحوظًا بهذا الموضوع سواء في شكل طرحه بوصفه أحد المقررات الدراسية المنفردة، أو ضمن مقررات أخرى خاصة بالنظم الصحفية، وتاريخ الصحافة، ونظريات الصحافة، وتشريعات وقوانين وأخلاقيات الصحافة، والصحافة والمجتمع، والصحافة الدولية.
- ارتباطه الوثيق بدراسة إحدى أهم القضايا العالمية المرتبطة بالصحافة وهي قضية حرية الصحافة. إذ تُعد العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية من أهم المؤشرات في الحكم على درجة الحرية التي تتمتع بها الصحافة في المجتمعات المختلفة.

وفي هذا الصدد يشير اوكو (UKO, ٢٠٠٠)إلى أن حرية الصحافة وأداءها يعتمدان بصورة كبيرة على الاتجاهات والتوقعات الشعبية واتجاهات القادة السياسيين نحو حرية الصحافة، كما أن نتيجة العلاقة بين الصحافة وبين الحكومة تعد مؤشرًا قويًا على نجاح الديمقراطية.. وفي هذا ما يبرر الأهمية الكبيرة لبحث هذه العلاقة».

٢- الاعتبارات الخاصة بالدول الأفروآسيوية

يشير مسح التراث العلمي في علاقة الصحافة والسلطة السياسية بصفة عامة إلى تميز بحثها في الدول الأفروآسيوية على أكثر من صعيد منها:

أ. تعدد مراكز الاهتمام ببحث هذه العلاقة، إذ لا يقتصر البحث فيها على الباحثين من أبناء الدول الأفروآسيوية، بل يتسع- لأسباب متعددة- ليشمل باحثين من جميع المدارس البحثية في الصحافة في العالم، ومن هنا فإن رصد اتجاهات هذه البحوث يوفر إطارًا أدبيًا واسعًا للبحث في هذه العلاقة.

ب. الطبيعة المتنوعة للبحوث الخاصة بالدول الأفروآسيوية، إذ تتنوع هذه البحوث بين البحوث التي تغطي كل هذه الدول مجتمعة، بوصفها جزءًا أساسيًا مما يطلق عليه (العالم الثالث)، وبين البحوث التي تغطي إحدى القارتين منفردة، والبحوث التي تغطي دولة واحدة أفريقية أو آسيوية.

ج. التحولات الجوهرية التي شهدتها الدول الأفروآسيوية على الصعيد السياسي والاقتصادي والإعلامي، ومرورها بمراحل مهمة لم تتح في قارات أخرى، تستأهل الرصد والتحليل على المستويين التاريخي والآني فيما يتعلق بعلاقة الصحافة والسلطة السياسية. فقد شهدت القارتان مرحلة استعمارية كانت علاقة الصحافة بالسلطة السياسية خلالها متميزة عن مناطق العالم الأخرى – باستثناء أمريكا اللاتينية- كما شهدتا مرحلة الاستقلال التي كان للعلاقة خلالها سماتها الخاصة التي ما زالت ممتدة في بعض دولهما حتى الوقت الحاضر، وتشهدا حاليا مناخ العولمة والتحولات السياسية والاقتصادية الجذرية الذي فتح آفاقا جديدة لبحث هذه العلاقة. ومن ثم فإن الدول الأفروآسيوية توفر إطارًا مكانيًا متميزًا ومهمًا في نفس الوقت؛ لرصد الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية.

٣. الاعتبارات الخاصة بالأطر النظرية والمنهجية للبحث في الموضوع:

يعد موضوع علاقة الصحافة بالسلطة السياسية من أقدم وأبرز مجالات البحث في الصحافة، سواء من منظور الباحثين في الصحافة، أو من منظور الباحثين في العلوم السياسية. وقد شهد هذا الحقل منذ أن تم وضع أساسه- بوصفه مجالاً بحثيًا- في ثلاثينيات القرن الماضي إضافات معرفية نظرية ومنهجية تردد صداها في جميع أنحاء العالم. وما زالت نظرياته ونماذجه ومناهجه محل تطبيق بحثي واسع النطاق في المدارس الصحفية والسياسية المختلفة، ومحلاً للمراجعة المستمرة. ويبدو هذا الحقل على خلاف غيره من حقول البحوث والدراسات الصحفية الأكثر معالجة من الباحثين والأثري نظريًا ومنهجيًا(*).

(*) يُعد كتاب الصحفي الأمريكي والترليبمان «الرأي العام» الصادر في عام ١٩٢٢ أول مؤلف يتعرض لعلاقة الصحافة بالسلطة من منظور الصحفيين والباحثين في الصحافة، وليس من منظور دارسي العلوم السياسية والسياسيين . وقد تلا هذا المؤلف كتاب آخر مهم لصحفي آخر هو «كاتر» عن الصحافة كسلطة رابعة في الحكومة ، وبعده توالت الدراسات التي تناولت هذا الحقل من منظور الباحثين في الإعلام ، بحيث لم يعد قاصراً على علماء السياسة والاجتماع والمؤرخين والباحثين في التخصصات القريبة من الإعلام. ورغم أهمية هذه الدراسات فقد ظلت محصورة في نطاق قطري ولم تتسع بحيث تشمل مقارنات ومقابلات بين علاقة الحكومة بالصحافة في الأنظمة السياسية المختلفة ، أو وضع تصنيف لهذه الأنظمة في علاقتها بالصحافة يوضح الاختلافات بينها . وبذلك ظلت هذه الدراسات تفتقر إلى ما يطلق عليه المقارنة عبر الدول «Cross National Comparisons". ويُعد كتاب «نظريات أربع للإعلام» لسيبرت وبيترسون وشرام» الصادر في عام ١٩٥٦. هو النموذج المحتذى في هذا المجال ، حيث يحدد أربع نظريات تفسر العلاقة المتبادلة بين الحكومات

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل الاتجاهات الحديثة في بحوث علاقة الصحافة بالحكومة في الدول الأفروآسيوية وتأصيل التراث البحثي في هذا المجال في السنوات العشر الأخيرة (١٩٩١-٢٠٠١) وفي هذه الدول على وجه التحديد. **ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية تسعى الدراسة إلى تحقيقها وهي:**

١. تحديد العوامل المختلفة التي أثرت في الاتجاهات البحثية في الموضوع في العقد الأخير من القرن العشرين.
٢. رصد أبرز الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في هذه البحوث.
٣. رصد أبرز الاتجاهات المعرفية الحديثة في هذه البحوث.

التساؤلات التى تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها:

في ضوء الأهداف السابقة تسعي الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما العوامل المؤثرة في بحوث الصحافة والسلطة الحديثة في الدول الأفروآسيوية؟
٢. ما الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية؟
٣. ما الاتجاهات المعرفية الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية؟

نوع الدراسة ومنهجها:

تنتمي الدراسة إلى نوعية البحوث الكشفية الوصفية التقويمية، إذ إنها تحاول استكشاف حقل البحوث العلمية التى تتناول علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، ووصف الواقع البحثي في هذا المجال، وتقويمه في ضوء التغيرات السياسية والإعلامية التى يشهدها العالم، وتشهدها القارتان على وجه الخصوص.

وتعتمد الدراسة منهجية تقوم على المسح التحليلي الشامل للبحوث العلمية التى توافرت للباحث(**) والمنشورة في دوريات أجنبية على وجه التحديد، أو في كتب ذات طابع بحثي وتتصل بزاوية أو أكثر من زوايا الموضوع. فعلاقة الصحافة بالحكومة بوصفه حقلاً بحثيًا رغم أهميته فإنه لا يقدم بمعزل عن أطره العامة سواء التاريخية أو المعاصرة، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقول بحثية أكثر اتساعا مثل: بحوث تاريخ الصحافة، وبحوث حرية الصحافة، وبحوث دور الصحافة في المجتمع، وبحوث النظم الصحفية، وبحوث الصحافة الدولية. وقد اتخذ البحث من البحوث التي تناولت الصحافة الأفروآسيوية في علاقتها بالسلطة السياسية مجتمعا للبحث، وتم تحليلها تحليلاً كيفيًا يركز على الإضافات النظرية والمنهجية والمعرفية التى تقدمها تلك البحوث، وتحديد أثر التغيرات السياسية في توجهاتها ونتائجها. واكتفي الباحث باختيار عينة زمنية فقط، تمتد إلى عشر سنوات، وتغطي الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، على أساس أن التاريخ الأول يمثل الحدث التاريخي الأبرز (تفكك الاتحاد السوفيتي) الذي أسهم في التحولات السياسية والإعلامية التي مرت بها بعض دول القارة، بينما يمثل التاريخ الثاني نهاية العشرية الأولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من ناحية، وبداية قرن جديد قد يحمل متغيرات جديدة تؤثر في توجهات واتجاهات البحوث في هذا المجال.

ولما كانت البحوث التي تدرس علاقة الصحافة بالحكومة في الدول الأفريقية والدول الآسيوية تتنوع تنوعا كبيرا، فقد ركزنا في بحثنا هذا على البحوث المنشورة باللغة الانجليزية في دوريات أجنبية غير عربية، انطلاقًا من حقيقة أن المنطقة العربية وإن كانت تقع ضمن الأطر الجغرافية لقارتي آسيا وأفريقيا فإنها تتمايز تمايزًا كبيرًا عن القارتين، خاصة في التعامل مع الصحافة ووسائل الاعلام، ولا يمكن لبحث واحد في هذا المجال أن يتناول القارتين المعنيتين، بالإضافة إلى أن دراسة اتجاهات بحوث العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في العالم العربي تستحق بحثا منفردًا.

وعلى هذا الأساس فإن مراجعة التراث البحثي المعاصر في علاقة الصحافة بالحكومة في الدول الأفريقية والدول الآسيوية، يتسع ليشمل جميع البحوث العلمية المنشورة بالدوريات والكتب باللغة الانجليزية، التى استطاع الباحث بجهوده الذاتية التوصل إليها، والتي أنجزت في السنوات العشر الأخيرة في الحقول البحثية المشار إليها.

ومن خلال المراجعة التحليلية الدقيقة لها فقد صنفنا هذه البحوث على النحو التالي:

- التصنيف على أساس الموضوع الرئيسي للبحث: حيث يمكن التمييز بين البحوث التي تركز على بحث هذه العلاقة في الأساس وبشكل صريح، وبين البحوث التي تعالج العلاقة في

والصحافة هي: السلطوية ، والليبرالية ، والشيوعية ، والمسئولية الاجتماعية. ورغم أن الفروق بين النظريات الأربع تبدو واضحة في الكتاب ، إلا أن التفرقة الأساسية تظل بين النظريتين السلطوية والليبرالية. ففي النظام السلطوي يكون النظام الحاكم ذو سلطات عليا ، ويُنظر إلى دور وسائل الإعلام ، خاصة الصحافة على أنها مساندة للنظام وللنخبة الحاكمة. ولأن الحكومة وحدها - في ظل هذه النظرية - هي التي تقرر من يستطيع ومن لا يستطيع ممارسة الصحافة ، فإن حرية الصحافة تتسع فقط للمساحة التي يريدها النظام. وفى المقابل فإن النظام الليبرالي نظام مفتوح وغير موجه وتعددي بطبعه ، وينظر إلى الصحافة كأداة للتعبير الحر عن الأفكار ، وقد طورت النظرية الليبرالية نظرتها إلى الصحافة بوصفها السلطة الرابعة في الحكومة ، وبالتالي حددت نظرتها إلى الصحافة على أنها مؤسسات مستقلة وحرة تضطلع بمهمة إعلام الجمهور عن الحكومة سواء بالتأييد أو المعارضة لسياساتها.

(**) اتبع الباحث أسلوب المسح الشامل للبحوث التي تناولت موضوع البحث خلال الفترة المدروسة، سواء تلك المنشورة في دوريات أو كتب باللغة الإنجليزية، ومن ثم فإن البحث لا يتناول التراث البحثى في الموضوع المكتوب بلغات اخرى بما فيها اللغة العربية. وعلى هذا الأساس فإن نتائج البحث تبقى محدودة في هذا الإطار بالدراسات التى تم دراستها فقط.

إطار حقول معرفية أكثر اتساعا مثل: بحوث تاريخ الصحافة، وبحوث الأنظمة الصحفية، وبحوث الصحافة الدولية، وبحوث حرية الصحافة.. إلخ. ويلاحظ في هذا المجال ندرة البحوث التي تتناول علاقة الصحافة والسلطة بشكل مباشر، ومن ثم يتداخل الموضوع الرئيسي للبحث مع موضوعات أخرى أكثر اتساعا.

- التصنيف على أساس النطاق الجغرافي الذي يغطيه البحث، حيث يمكن التمييز بين البحوث التي تتناول علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دولة واحدة من الدول الأفريقية أو الآسيوية، والبحوث التي تتناول هذه العلاقة في أكثر من دولة في أفريقيا أو في آسيا.

وفي هذا الإطار يكشف تحليل التراث البحثي الحديث في الموضوع ما يلي:

- عدم وجود دراسات- من خلال قراءاتنا في هذا المجال- تجمع بين القارتين أو دول تنتمي إليهما. ولعل هذا ما يدفعنا الى تأكيد حقيقة وجود فروق سياسية وتاريخية وإعلامية بين المجتمعات الأفريقية والآسيوية تجعل من الصعب جمعهما معا في بوتقة بحثية واحدة، وإن كان هذا الأمر لا يمنع من رصد الاتجاهات البحثية الحديثة التى تتناول دول القارتين.
- بقاء مناطق النفوذ البحثية كما هي تقريبًا في القارتين. ونقصد بمناطق النفوذ الدول التي تستأثر بالنصيب الأكبر من البحوث في مجال علاقة الصحافة بالسلطة السياسية، وهي على وجه التحديد: الصين والهند والفلبين وتايلاند وسنغافورة من آسيا، ونيجيريا وجنوب أفريقيا وغانا من أفريقيا.
- ظهور اهتمامات بحثية كشفية تأسيسية (أي تستكشف العلاقة وتؤسس لها معرفيا)، مثل: البحوث التي تحلل قوانين الصحافة في بعض دول آسيا الوسطي (جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، ودراسة ويمر (Wimmer:1998) حول قانون وسائل الإعلام في أذربيجان.
- التصنيف وفقا لانتماءات الباحثين. إذ يمكن التمييز بين البحوث التي أنجزها باحثون أفارقة وآسيويون، وبين البحوث التي أنجزها باحثون غربيون. وتنبع أهمية هذا التصنيف من حقيقة اختلاف المداخل النظرية التي يستخدمها الفريقان، ومن ثم تباين الإسهامات المعرفية لكل منهما في حقل علاقة الصحافة والسلطة السياسية.

خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي:

- المبحث الأول: العوامل المؤثرة في بحوث علاقة الصحافة والسلطة الحديثة في الدول الأفروآسيوية.
- المبحث الثاني: الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في النظريات الأربع.
- المبحث الثالث: الاتجاهات المعرفية الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية.
- الخاتمة، وتشمل نتائج الدراسة.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في الاتجاهات الحديثة في بحوث علاقة الصحافة بالسلطة في الدول الأفروآسيوية

شهدت البحوث والدراسات التي تتصل اتصالاً مباشرًا بعلاقة الصحافة المطبوعة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين تحولات أساسية ناتجة عن عدد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والإعلامية التي شهدها العالم بصفة عامة، والدول المعنية على وجه الخصوص، وتشمل هذه العوامل:

١- التحولات السياسية التي شهدتها تلك الدول بفعل تغير النظام العالمي في أعقاب سقوط التطبيقات المؤسسية للفكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفيتي السابق.

وتتمثل أبرز هذه التحولات في الاتجاه نحو الانفتاح السياسي، وإقرار التعددية السياسية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان في غالبية هذه الدول، ولو على مستوى الشعارات في بعض الدول. وقد أكد هذا الارتباط الوثيق بين الإصلاح السياسي والإصلاح الصحفي- إن جاز التعبير- بمعنى إصلاح أنماط العلاقة بين السلطة والصحافة، عدد من المؤسسات الدولية المعنية بشؤون التنمية وشؤون الصحافة في العالم مثل: البنك الدولي، وجمعية الصحافة العالمية في إطار البحث عن مدخل جديد للتنمية في دول العالم الثالث، حيث أكدا أهمية تغير النظرة الحكومية إلى الصحافة، وإحداث تغيرات جوهرية في الدور المنوط بالصحافة القيام به في هذه الدول (World Association of the Press: 1999).

وقد انعكست هذه التحولات السياسية على علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، التي اتجه بعضها إلى إقرار التعددية السياسية، ودخلت في سلسلة من الإصلاحات السياسية التي تستهدف الوصول إلى النموذج الديمقراطي الغربي في نظام الحكم. وقد ولد هذا التحول أنماطًا جديدة من العلاقات بين الصحافة والسلطة السياسية اهتم بعض الباحثين برصدها مثل: التعددية الصحفية الناتجة عن التعددية السياسية، وموقف الحكومات من الصحف الجديدة المعارضة لها، والدور المنوط بالصحافة القيام به في ما يسمي بالمرحلة الانتقالية Transitional Period ، وانعكاسات هذه المرحلة على صناعة الصحافة.

وقد تزايدت في السنوات الأخيرة الدراسات التي تبحث أوضاع الصحافة وعلاقتها بالسلطة السياسية في إطار دراسة التحولات السياسية political transition التي شهدتها دول عديدة في أفريقيا وآسيا في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي.

وتتمثل أبرز الاتجاهات الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة

في الدول الأفروآسيوية التي نتجت عن التحولات السياسية المشار إليها في:

- محاولة بعض الباحثين مثل: روسيه وسوترلين (Russett & Sutterlin: 1991) في فترة مبكرة الربط بين سقوط الكتلة الشيوعية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وبين ما اعتبراه بزوغ عهد جديد يقل فيه نفوذ القوى السلطوية في العالم الثالث، واستند الباحثان إلى بعض مظاهر التحول السياسي في أفريقيا مثل تزايد الضغوط من أجل الإصلاح السياسي، والمطالبة الشعبية بإجراء انتخابات حرة متعددة الأحزاب، وإقدام بعض الدول الأفريقية مثل: زامبيا ومالاوي وغانا وساحل العاج بإجراء مثل هذه الانتخابات.
- بحث العلاقة بين التحول الأيديولوجي، وبين القيود المفروضة على الصحافة في إطار علاقتها بالسلطة السياسية. وقد عبر بعض الباحثين مثل باركر (Parker: 1997) عن تفاؤلهم من أن يؤدى التحول الأيديولوجي في علاقة الشرق والغرب إلى تخفيف القيود الحكومية المفروضة على الصحافة في أفريقيا، على أساس أن سياسات الإصلاح والمصارحة التي شهدتها دول عديدة في العالم سوف تشجع الأفارقة على المطالبة بمجتمعات أكثر انفتاحًا، وأكثر ليبرالية، وصحافة تلبى تطلعات الشعوب وفق السياق الليبرالي.
- ظهور بحوث تستهدف قياس تأثير التغيرات السياسية، والاتجاه نحو أنظمة صحفية أكثر ليبرالية في بعض الدول، ومن ثم التغيرات المفترضة في العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية على معالجة الصحافة لبعض قضايا الإعلام الدولي، مثل صورة الولايات المتحدة في الصحافة في هذه الدول. وعبر هذا الاتجاه عن نفسه في بحث لارس ولنات وزهاو هي وهاو اكسمونج (Willnat, He and Xiamong:1997) الذين بحثوا فيه أثر تغير أنماط العلاقة بين الصحافة والسلطة في كل من هونج كونج، وسنغافورة على تعرض قراء الصحف في الدولتين لوسائل الإعلام الأجنبية، واتجاهاتهم نحو الأمريكيين.
- بحث ما طرأ على العلاقة بين الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية، نتيجة الانتقال من الحكومات العسكرية إلى الحكومات المدنية المنتخبة. فإذا كان الباحثون في العلوم السياسية يركزون على القضايا السياسية والاقتصادية التي لعبت دورًا مهمًا في المرحلة الانتقالية، لاختبار قدرة الأنظمة الجديدة على التغلب على موروثات الحكم العسكري الطويل، ومن بينها العلاقة غير السوية مع الصحافة (Olukoshi:2000)، فإن الباحثين في الصحافة ركزوا على دراسة هذه العلاقة ومدى قربها أو بعدها من نموذج علاقة الندية بين الصحافة، وبين الحكومات الديمقراطية الجديدة. ومن أبرز هؤلاء الباحثين لوبينو (Lbeanu: 2000) الذي بحث حالة نيجيريا وكيف تأثرت علاقة الصحافة بالسلطة نتيجة انتقال الحكم من العسكريين إلى المدنيين.

وقد واكبت بحوث العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية ما ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي من دخول العديد من الدول الشيوعية في آسيا، وفي مناطق أخرى من العالم في ما يسميه بعض الباحثين ثورة سياسية جوهرية. وعلى سبيل المثال بحث جون وليام (William:1995) أوضاع الصحافة في منغوليا بعد مرور خمس سنوات على بداية الثورة الديمقراطية المشار إليها. فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وانسحاب القوات الروسية منها، بدأت منغوليا في مطلع العام ١٩٩٠ ثورتها الديمقراطية السلمية التي تضمنت إضفاء المشروعية على التعددية الحزبية، وأحزاب المعارضة، وإعادة كتابة الدستور، ووضع أسس انتخابات نيابية ورئاسية حرة ونزيهة إلى حد ما، وفتح الطريق أمام اقتصاد السوق.. وحرية الصحافة.

وقد رصد وليام (William: 1995) ما تضمنه الدستور المنغولي الذي صدر في عام ١٩٩٢ من نصوص تتعلق بحرية الصحافة، بالإضافة إلى حرية الرأي والتعبير. كما بحث ما طرأ على الخريطة الصحفية من تغيرات جوهرية، لتشمل إلى جانب الصحف الحكومية وشبه الحكومية، الصحف الحزبية والصحف المستقلة. وخلص وليام إلى أن تحول النظام الصحفي في منغوليا قد أدى إلى قيام علاقة جديدة بين الصحافة والحكومة، يمكن إدراجها تحت مظلة العلاقة العدائية، حيث أصبح الصحفيون قادرين على نقد كبار رجال الدولة، وتخلت الحكومة عن احتكارها لاستيراد وتوزيع المطابع الصحفية. الأمر الذي دفع مؤسسة بيت الحرية Freedom House في تقاريرها السنوية إلى نقل منغوليا من فئة انعدام الحرية إلى فئة الدول التي تتمتع فيها الصحافة بحرية جزئية.

ويضاف إلى ما سبق، أن تغير دور الدولة القومية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد حرب الخليج الثانية، كان له انعكاسات على البحوث التي تتناول العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية. وفي هذا الصدد تشير فيرناندز (Fernandes:2000) إلى أن تغير وجهة البحوث في العلوم السياسية واتجاهها إلى تحليل يسعى إلى استجلاء فشل واضمحلال الدولة القومية، حدث نوع من التغير في دراسة العلاقة بين الصحافة والحكومة خاصة في دول العالم الثالث التي كانت أبرز المتأثرين بانهيار النظام العالمي ثنائي القطبية، وظهور النظام العالمي الجديد. وتسيطر على البحوث في هذه الزاوية النظرة التشاؤمية التي ترى أن التغيرات السياسية التي تشهدها بعض الدول الآسيوية والأفريقية ما زالت في معظمها تغيرات في الشكل، وليس في الجوهر، وأنها لم تترك أثرا إيجابيًا في الأنماط السلطوية للعلاقة بين الصحافة والسلطة في تلك الدول. وقد عبر عن هذه النظرة التشاؤمية بعض الباحثين مثل اريك جونسون (Johnson:1999)الذي يرى أن دول آسيا الوسطي لا تناصر مبدأ المجتمع المدني، ومن ثم لا تُظهر جدية في الالتزام بحرية التعبير وحرية الصحافة.. وكما أنها تجرى انتخابات معروفة نتائجها مسبقا، فإنها أيضا تسمح بحرية نظرية للصحافة، لا تطبق في أرض الواقع.

وقد اتجه بعض الباحثين في إطار التطور السابق إلى بحث أثر

النزعات الاستقلالية لبعض الأقاليم في بعض الدول الآسيوية على علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في هذه الأقاليم. وتبرز في هذا الصدد دراسة كوكلي وزملائه (Cokley and others:2000) التي رصد فيها التغيرات التي طرأت على الدور السياسي للصحافة، وعلاقة الصحافة بالنظام السياسي الجديد في إقليم تيمور الشرقية الذي منحته إندونيسيا الاستقلال بعد صدامات دامية، وتدخل دولي واسع النطاق.

وعلى صعيد آخر أمدت التغيرات السياسية التي شهدتها بعض الدول الباحثين في علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في آسيا وأفريقيا بأطر بحثية جديدة. وعلى سبيل المثال مثلت عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية في عام ١٩٩٧ مجالا بحثيا رحبا للباحثين الغربيين والصينيين على حد سواء، الذين حاولوا رصد تأثير هذه العودة على علاقة الصحافة بالسلطة الصينية في هونج كونج، سواء قبل العودة (أطر استشرافية)، أو بعد العودة، وذلك من منظور التناقض الأيديولوجي بين ما كان سائدا قبل العودة (النموذج الليبرالي)، وما سوف تفرضه العودة إلى السيادة الصينية على أركان هذه العلاقة (النموذج الشيوعي).

ويمثل هذا الاتجاه الجديد في بحوث علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في هونج كونج الدراسات التالية:

- دراسة ستون (Stone:1998) حول تأثير الصين في الاقتصاد السياسي لنظام الصحافة في هونج كونج، خاصة فيما يتعلق بالتغير المنتظر في أنماط ملكية الصحف، وفي مجمل علاقة الصحف بالنظام السياسي الصيني. وقد خلص «ستون» إلى أن شكل العلاقة بين الصحافة والسلطة سوف يتجه إلى التقييد، ولكن دون قمع.
- دراستا نيب (Nip:1997) وسكولون (Scollon:1997) التي تم الربط فيهما بين المرحلة السياسية الانتقالية التي عاشتها هونج كونج قبيل انتقال السيادة عليها إلى الصين، وبين مصادر الأخبار في صحفها. وأكدت الدراستان سيطرة المصادر الحكومية على غالبية المادة الخبرية في الصحف من منطلق العلاقة الخاصة بين الصحافة والسلطة السياسية في البلاد.
- دراسة كل من «لي» و»شو» (Lee & Chu:1995) التي قدما فيها تحليلاً اجتماعيًا ثقافيًا للنظام الصحفي في هونج كونج في الفترة الانتقالية، وأوضحا أن علاقة الصحافة بالسلطة آخذة في التغير، نتيجة قرب انتقال السيادة في هونج كونج إلى الحزب الشيوعي الصيني.

٢- الاتجاه نحو انتهاج سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أدى الاتجاه العالمي نحو اقتصاد السوق الحر، وعولمة الاقتصاديات، وتحرير التجارة الدولية في أعقاب سقوط التطبيقات المؤسسية للفكر الاقتصادي الاشتراكي بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق إلى تأثيرات ضخمة على الصحافة بوصفها صناعة. وتمثلت هذه التأثيرات في بعض الدول في تقليص دور الدولة في صناعة الصحافة من جانب، والحد من تدخلها في إدارة وتحرير الصحف من جانب آخر. كما فتح الاتجاه نحو اقتصاد السوق الحر إلى ظهور الصحف المستقلة- اقتصاديا على الأقل- في بعض الدول الأفروآسيوية.

وقد أثر هذا التحول في النهج الاقتصادي على البحوث ذات الصلة بعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، التي اتبعت هذا النهج. ويبرز هذا التأثير في انتقال مراكز الاهتمام البحثي في هذا الموضوع من رصد وتحليل الضغوط التي تتعرض لها الصحافة من الحكومات في الدول الأفروآسيوية، إلى رصد وتحليل الضغوط التي أصبحت تتعرض لها الصحافة من الشركات والمؤسسات المالكة للصحف.

كما أسهم هذا الاتجاه في ظهور اتجاهات جديدة في بحوث علاقة الصحافة بالسلطة في الدول الأفريقية والدول الآسيوية، حيث اتجه بعض الباحثين إلى توسيع نطاق البحث؛ لكي يشمل الضغوط غير الحكومية، أو ما يسمي بضغوط السوق الناتجة عن التحولات الاقتصادية، بعد أن كان يقتصر في الغالب على الضغوط الحكومية.

ومن الاتجاهات الحديثة في هذا الصدد، اتجاه بعض الباحثين إلى الاهتمام بدراسة الأوضاع الاقتصادية للصحافة في الفترة الانتقالية، والدور الذي لعبته في انتقال النظام الاقتصادي في بعض الدول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وارتباط ذلك ببروز الملكية الخاصة للصحف. وقد رصد «اليكتون» (Olukotun:2000) أشكال السيطرة الجديدة على الصحافة في بعض الدول الأفريقية، وأوضح كيف انتقلت السيطرة على الصحافة في هذه الفترة من السيطرة الحكومية إلى سيطرة الأحزاب الكبرى، ومن السيطرة عبر القوانين والقمع إلى السيطرة بالإعلان والتمويل، من خلال شراء الأحزاب المساحات الإعلانية في الصحف الموالية لها، ومنعها عن الصحف المناوئة لها.

ومن الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتحولات الاقتصادية، اهتمام بعض الباحثين بدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها بعض الدول الآسيوية مثل الصين في الصحافة. ويتضح هذا الاهتمام في سعي عدد من الباحثين إلى دراسة المردودات الإيجابية والسلبية للإصلاحات الاقتصادية في الصين على علاقة الحزب الشيوعي وحكومته بالصحافة، وحجم وطبيعة القيود المفروضة عليها. وتبرز في هذا السياق دراسة فلوركروز(FlorCruz:1999) التي حلل فيها الأوضاع الصحفية في الصين، وما طرأ عليها من تغيرات على صعيد علاقة الصحافة بالسلطة، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الصين في العقد الماضي، وانتهى إلى أن هذه الإصلاحات لم يتعد دورها- من الناحية النظرية- محاولة تجسير الفجوة بين الطلب المتزايد على تنويع المنتج الصحفي، وبين القدرة الفعلية على تحقيق ذلك. كما بحث فان جان (Gan:1994) الأهداف المعلنة وغير المعلنة من هذه الإصلاحات، وانتهى إلى

أن الهدف الأساسي لهذا الإصلاح هو تأكيد وضعية الصحافة بوصفها أداة سياسية للحزب الشيوعي، ودعم دورها الأساسي في قيادة الرأي العام. وبحث زهاو (Zhao:١٩٩٨) أثر الإصلاحات الاقتصادية على علاقة الحزب الشيوعي الصيني بالصحافة، وانتهى إلى أن التغيرات التي مرت بها الصحافة الصينية على الصعيد الاقتصادي، لم تمس جوهر علاقتها بالحزب الشيوعي، وكان لها أثر محدود للغاية في دورها كناطق بلسان الحزب.

٣- التحولات التكنولوجية التي شهدها الاتصال الجماهيري بصفة عامة والصحافة على وجه الخصوص بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات في غالبية دول العالم.

أثرت التحولات التكنولوجية المتسارعة التي شهدها الاتصال الجماهيري بصفة عامة، وصناعة الصحافة على وجه الخصوص على الاهتمامات البحثية الخاصة بالعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية. فقد ولدت هذه التحولات مجالات واتجاهات جديدة للبحث في الموضوع. وتتمثل أبرز الاتجاهات البحثية الجديدة التي نتجت عن التحولات التكنولوجية فيما يلي:

- ظهور الاهتمام بقياس أثر التحولات التكنولوجية في مجمل فرعيات العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، من خلال دراسة العلاقة بين تزايد استخدام التكنولوجيا في الصحافة، وبين اعتماد الصحافة على السلطة السياسية. فقد عالج بعض الباحثين في إطار بحث العلاقة بين الصحافة والسلطة في أفريقيا العامل التكنولوجي، وخلصوا إلى نتائج مهمة في هذا المجال. وعلى سبيل المثال فقد أشار موكسا (Mukasa:1992) إلى أن تزايد استخدام التكنولوجيا في وسائل الإعلام الأفريقية خاصة الصحافة، قد ولد مزيدا من الاعتماد على السلطة السياسية من جانب، وعمق عدم التوازن في توزيع المنتج الصحفي في المجتمع من جانب آخر. كما لاحظ بيرمان (Berman:1992) أن تزايد استخدام التكنولوجيا في أفريقيا من المحتمل أن يدعم فكرة إعادة توزيع القوى الصحفية القائم في معظم الدول الأفريقية، وتوزيع الثروة الصحفية على جماهير الشعب، ولكنه سيبقي على العلاقة السلطوية بين الدولة والصحافة.
- ومن الاتجاهات البحثية الجديدة في هذا السياق محاولة بعض الدراسات الربط بين اتجاه بعض الحكومات الآسيوية إلى تخفيف قبضتها على الصحافة، وبين التطور التكنولوجي، خاصة تطور الإنترنت من ناحية، والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى. في هذا الإطار يشير سيو (Seow:1998) إلى أن مناخ القمع الذي تعيشه الصحافة في سنغافورة آخذ في التغير، وذلك استجابة للتأثير المتزايد لشبكة الإنترنت، وانسجاما مع رغبة البلاد في أن تكون الموقع الاقتصادي الأهم في آسيا، والأكثر جذبا للاستثمارات الدولية بما فيها الاستثمار في مجال الصحافة الأجنبية. وعلى هذا فإن السيطرة المطلقة على الصحافة من خلال كل أشكال الرقابة التي تتمتع بها الحكومة منذ عام ١٩٨٦، لن تستمر طويلا خاصة بعد أن قررت الحكومة لأول مرة إجراء مراجعة لقوانين الرقابة على الصحف.
- كما ربطت بعض البحوث الحديثة بين القيود التي تتعرض لها الصحافة المطبوعة في إطار علاقتها بالسلطة السياسية في بعض الدول الآسيوية، وبين القيود الجديدة التي اتجهت هذه الدول إلى فرضها على الإنترنت. ومن هذه البحوث ما قدمه اكسومنج وزهانج ويو (Xiaoming, Zhang & Yu:1996) حول تقييد الإنترنت في الصين بالطريقة التي يتم بها تقييد الصحافة المطبوعة، رغم الفارق التقني الكبير بين الوسيلتين. واتجه الباحثون إلى رصد وتقييم أثر الاتصال عبر الكمبيوتر Computer- Mediated- Communication في السيطرة الحكومية على الصحافة، والتحديات التي تواجهها الحكومة الصينية في هذا المجال.
- ومن الاتجاهات الحديثة في بحوث علاقة الصحافة بالسلطة في أفريقيا وآسيا التي تأثرت بالعامل التكنولوجي، ظهور تيار بحثي يحاول الربط بين أثر المتغيرات التكنولوجية على رؤية مجتمعات العالم الثالث لدور الصحافة المطبوعة، ومن ثم للعلاقة التي ينبغي أن تقوم بين الصحافة والسلطة في ظل هذه المتغيرات الجديدة. وقد عبر هذا التيار عن نفسه في ثلاثة أعداد خاصة صدرت من دورية (المجلة الإليكترونية للاتصال The Electronic Journal of Communication بعنوان (تأثير الإنترنت على الصحافة). وعلى سبيل المثال بحث كينج(King:1997) تأثير الإنترنت في رؤية المجتمع والسلطة السياسية للصحافة، مستشهدا بأمثلة من دول أفريقية وآسيوية. كما بحث كوشران (Cochran:1997) تأثير الأدوات التقنية الجديدة في الثقافة والممارسة الخاصة بجمع الأخبار في الصحافة، مؤكدا على وجود تغير ملحوظ في رؤية الصحفيين في الأنظمة الصحفية في العالم الثالث، لعلاقتهم بالسلطة نتيجة تأثير هذه الأدوات على أدائهم لعملهم الصحفي.

المبحث الثاني

الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية

تنتمي غالبية البحوث التي تتناول علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية إلى نوعية البحوث الكيفية، التي تؤصل لهذه العلاقة في سياقاتها المجتمعية والإعلامية والثقافية، من خلال أدوات البحث الكيفية مثل: دراسة الحالة (دولة أو أكثر)، وتحليل الوثائق، والمقابلات المفتوحة. وتندر في هذا المجال البحوث الإمبيريقية التي تعتمد على تحليل المضمون الكمي في رصد هذه العلاقة.

وتتفق المداخل المنهجية الكيفية التي تغلب على هذه البحوث مع طبيعة الموضوع من جانب، وخصوصية التراث البحثي فيه من جانب آخر في مختلف المدارس البحثية الإعلامية التي يقوم

على تحليل وتفسير هذه العلاقة، وربطها بالواقع الإعلامي العام أكثر مما يقوم على وصف هذه العلاقة، والتوقف عند هذا الحد.
وقد شهدت بحوث الصحافة والسلطة السياسية في أفريقيا وآسيا في العقد الماضي تحولات جوهرية على مستوى الأطر النظرية التي تنطلق منها هذه البحوث، حيث أدت التحولات التي شهدها العالم بوجه عام، والدول الأفروآسيوية بوجه خاص، إلى البحث عن مداخل نظرية جديدة لتفسير العلاقة بين الصحافة والسلطة، بعد أن ثبت أن المداخل النظرية الغربية التي سيطرت على هذا الحقل البحثي حتى مطلع التسعينيات من القرن الماضي لم تعد قادرة على إثراء هذا الحقل معرفيًا ومنهجيًا.
ويمكن رصد الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة التي ميزت بحوث الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية في السنوات الأخيرة فيما يلي:

١- نقد مدخل النظريات الأربع للصحافة:

رغم أن مدخل النظريات الأربع في تفسير العلاقة بين الحكومة والصحافة قد حظي بقبول أكاديمي لفترة طويلة ، فإنه أثار لدى الباحثين المهتمين بدراسة علاقة الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية عدداً من الإشكاليات حول قدرته على التعامل مع الأنظمة الصحفية والسياسية المختلفة. وقد انتقد بعض الباحثين بمن فيهم باحثو المدرسة النقدية الغربية(*) (Ruggles:2000) هذا المنهج، على أساس أنه لا يقيم حدوداً واضحة بين النظم الأربعة، ولا يتيح منهجيا إمكانات المقارنة بين الدول الأفريقية، أو الآسيوية بعضها ببعض. ومن ثم يصبح من الصعب أن نصنف علاقة الصحافة بالسلطة في الأنظمة المختلفة في واحدة من هذه النظريات . وعلى سبيل المثال ، فإن الحكومة القوية في بلد ما قد تنقل الصحافة من محيط نظرية المسئولية الاجتماعية إلى النظرية السلطوية ، أو أن الصحافة التي لا تستجيب لمسئولياتها الاجتماعية في دولة ما قد تكرس النظرية الليبرالية.
وقد أوضح بعض الباحثين مثل: مانيف (Manaev:1999) وايفرت (Everette:1993) أن الصعوبة الأكبر في تبنى مدخل النظريات الأربع في بحث وتفسير علاقة السلطة بالصحافة في الدول الأفروآسيوية، تتمثل في كونه مجرد افتراضات نظرية فلسفية، ومن ثم لا يُعد قابلاً للتطبيق على شكل واسع ، خاصة في التعامل اليومي بين الحكومات والصحافة في هذه الدول. كما أن هذه النظريات تركز فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية في العلاقة ، وهى رغم أهميتها لا تكفى بأي حال في فهم طبيعة العلاقة ومقارنتها في الأنظمة الصحفية والسياسية المختلفة.

وقد ظهر في السنوات الأخيرة تيار بحثي نقدي أفريقي آسيوي، يركز على إشكالية عدم إمكانية عزل العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية عن سياقاتها الاجتماعية والثقافية والإعلامية في الدول الأفروآسيوية، وصعوبة بحثها وفقًا للنماذج والنظريات الغربية التي تسيطر على البحوث الإعلامية في العالم بفعل التبعية البحثية لهذه النماذج والنظريات.
وفي مقابل اتجاه غالبية الباحثين الغربيين إلى بحث هذه العلاقة في الدول الأفروآسيوية من منظور غربي، فإن هناك تيارًا بحثيًا يرفض هذا المنظور، مؤكدا أن الحالة الصحفية الأفريقية والآسيوية تحتاج إلى مداخل نظرية مستقلة نوعا ما، ومتوافقة مع الأوضاع التي تعيشها الصحافة في هذه الدول. ويضم هذا التيار عددًا من باحثي المدرسة النقدية الغربية مثل: شيللر وهالوران وميللر، بالإضافة إلى عدد أكبر من الباحثين الأفارقة والآسيويين.
وقد انطلق بعض الباحثين من المدرسة النقدية الغربية، ومن الباحثين الأفارقة والآسيويين الذين ينتمون إلى حقول معرفية مختلفة، من فكرة ضرورة عدم قيام الغرب بفرض نظمه وقيمه الإعلامية على الثقافات الأخرى، خاصة في الدول النامية، بسبب عدم توافق هذه النظم والقيم مع ما يسمى بالقيم الغربية. إذ يشير ميرل (Merril:2000) إلى أن الأفراد في بعض الثقافات يشعرون براحة أكبر في ظل المجتمعات السلطوية، ويؤيدون- على غير ما هو شائع- الصحافة والسلطة السياسية معا. ووصل الأمر ببعض الباحثين مثل فيل هاريس (Harris:1996) إلى إعلان أن أنظمة الصحافة القائمة (الأنظمة الأربعة) لم تعد تصلح لدراسة الظواهر الجديدة في حقل علاقة الصحافة بالسلطة السياسية، ليس فقط في الدول الأفروآسيوية، ولكن أيضا في الدول المتقدمة.
ويؤكد الباحثون الأفارقة على ضرورة أن يتم بحث علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول غير الغربية في سياقها التاريخي وسياقها الاجتماعي وسياقها السياسي. ويقول ايكو (Uko:2000) إن عدم وضع الحقائق السياسية والثقافية والتاريخية للدول غير الغربية في مثل هذه البحوث، قد ضلل العديد من الباحثين الغربيين، الذين تصوروا أن الصحافة لا يمكن أن تعمل بكفاءة في مناخ سياسي يختلف عن النموذج الديمقراطي الغربي. وفي هذا السياق ينتقد المحددات النظرية التي وضعها وليام هاشتن (Hachten:1971;46) لازدهار الصحافة وهي: وجود حكومة برلمانية متعددة الأحزاب، وحماية قانونية ، وأساس تجاري من خلال شركات.
ويدلل ايكو (Uko:2000) على فشل الباحثين الغربيين في فهم الاعتبارات السياسية، والثقافية، والتاريخية، عند تفسير علاقة الصحافة بالسلطة بنموذج نيجيريا التي عاشت فيها الصحافة

(*) تعد المنظمة الدولية لبحوث الإعلام (The International Association for Mass Communication research) المعروفة اختصارا باسم (IAMCR) واحدة من أهم المدارس النقدية في مجال الإعلام في العالم، وتضم عددا من أبرز الباحثين الإعلاميين في هذا المجال مثل: جيمس هالوران وسيس وهاملنك وحميد مولانا واولجا ليني وبرندا ديرفن وتود جلتن وغيرهم.

لفترات طويلة تحت الحكم العسكري، وكانت أوضاعها أفضل بكثير، مما كانت عليه تحت الحكم المدني البرلماني المتعدد الأحزاب.

ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين الغربيين من أمثال هاشتن (Hachten:1971) ولاري دايموند (Diamond:1988) وفرانك بارتون (Barton:1979) إلى التعبير عن اندهاشهم من درجة الحرية التي تمتعت بها الصحافة النيجيرية تحت الحكم العسكري. ويأتي هذا الاندهاش نتيجة عدم توقعهم وجود أي درجة من حرية الصحافة في الدول التي لا تسير على النهج الغربي.

وعلى الجانب الآخر، اهتم الباحثون الآسيويون اهتمامًا كبيرًا بقضية عدم توافق المنهجية الغربية مع متطلبات بحث علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في النظم الإعلامية الآسيوية.

فالنموذج التنموي للصحافة- على سبيل المثال- الذي يسير على فرضياته العدد الأكبر من الباحثين الغربيين في هذا المجال لاقي في السنوات الأخيرة اعتراضات عديدة من جانب باحثين ينتمون إلى المدرسة النقدية الغربية مثل لامبث (Lambeth:1995)، وباحثين أفارقة مثل ايديني (Edeani:1993)، وباحثين آسيويين مثل هاسيم (Hasim:1996) على أساس أنه شكل من أشكال تحكم السلطة السياسية في الصحافة، ولا يخرج عن كونه بديلا اسميًا للنموذج الشيوعي والسلطوي. وقد حاول بعض الباحثين اختبار صلاحية النموذج التنموي للتطبيق على الصحافة الآسيوية خاصة في علاقتها بالسلطة السياسية، ومن أبرز هؤلاء الباحثين رماباساد واونج (Ramaprasad&Ong:1990) اللذان خلصا في دراستهما حول السياسة الصحفية الموجهة في سنغافورة إلى وجود اختلافات في التطبيق عن النظرية، حيث اتضح أن لهجة الرسالة الصحفية التي تركز على التنمية الوطنية، ليست بالضرورة إيجابية رغم علاقة السيطرة التي تحكم العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في سنغافورة، كما خلصا إلى ضرورة مراجعة النموذج التنموي من قبل الباحثين في العالم الثالث الذي يبدو- من وجهة نظرهما- ذا وجهين متناقضين، وجهًا ليبراليًا من ناحية المفهوم .. ووجهًا سلطويًا من ناحية الممارسة.

٢- إدخال إضافات وتعديلات نظرية على مدخل النظريات الأربع:

لعل الإشكاليات السابقة هي التي دفعت بعض الباحثين إلى إدخال بعض الإضافات والتعديلات على مدخل النظريات الأربع في تفسير العلاقة بين الصحافة والحكومة، خاصة في البحوث التي تناولت هذه العلاقة في السياق غير الغربي (الدول الأفريقية والدول الآسيوية)، وإن كانت لم تخرج عن كونها محاولات لتضييق نطاق المقارنة بين الأنظمة الصحفية، فيما يتعلق بعلاقة الحكومة والصحافة، ووضع حدود فاصلة بين هذه النظريات.

ومن التعديلات المهمة ما اقترحه «روتزل» و«هافنر» (Rotzoll&Haifner:1990) من التركيز فقط على نظريتين في تفسير العلاقة بين السلطة والصحافة هما: النظرية السلطوية، والنظرية الليبرالية. وحدد الباحثان معايير نظرية للحكم على انتماء نظام صحفي ما إلى النظرية السلطوية، أو إلى النظرية الليبرالية من خلال قياس ملامح العلاقة في النظرية السلطوية المتمثلة في:

١. سيطرة قوية للحكومة على وسائل الإعلام والصحافة .
٢. الوظيفة الأساسية للصحافة هي إخبار الناس بما تريد الحكومة أن يعلموا به فقط .
٣. تعمل الحكومة حارس بوابة لمنع نشر المعلومات التي تشعر أنها قد تهدد سلطاتها .
٤. تعمل الصحافة خادمة للدولة .

ويقرر «روتزل» و«هافنر» أن هذه النظرية ما زالت تجد لها أرضاً للتطبيق في معظم الدول الأفروآسيوية، وتلجأ إليها بعض أنظمة الحكم الديمقراطي الجديدة في العالم الثالث، عندما يكون الحزب الحاكم في خطر، أو عندما تُواجه الحكومة بمعارضة شديدة في الداخل . أما في النظرية الليبرالية فإن الصحافة لا تعمل أداة للحكومة، وإنما تعمل حرة ودون أية رقابة أو تأثير حكومي. وتضمن أنظمة الحكم في هذه النظرية للجميع حرية الوصول إلى الصحافة واستخدامها.

وأمام عدم ثبات الأنظمة السياسية والصحفية في غالبية الدول الأفروآسيوية اتجه بعض الباحثين إلى إدخال مفهومي النزعة (الاتجاه) السلطوية، والنزعة (الاتجاه) الليبرالية في وصف النظامين السياسي والصحفي، ومن ثم وصف العلاقة بين الصحافة، والسلطة السياسية في هذه الدول.

فقد وضعت اوليج مانييف (Manaev:1993) عدة مؤشرات للحكم على اتجاه النظام الصحفي إلى أحد الاتجاهين. ومن هذه المؤشرات كمية المعارضة (النقد) الموجه إلى الحكومة، أو المسموح بتوجيهه إليها في الصحافة، وعدد قوانين الصحافة الموجودة في الدولة ودرجة تطبيقها. وترى «مانيف» أن تطبيق هذه المؤشرات يتيح للباحثين الاقتراب من حقيقة أوضاع الصحافة في الدول النامية وتحديد الأنماط المناسبة من العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية.

وقد أكد عدد كبير من الباحثين الآسيويين- في إطار بحثهم عن قيم آسيوية خاصة بالصحافة الآسيوية في إطار جهود دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)- رفضهم للنظريات الأربع للصحافة، من منطلق أنه ليس هناك ليبرالية خالصة (نقية) أوسلطوية خالصة. وعلى سبيل المثال فان منين (Menon:1996)، وماسترتون (Masterton:1996)، ونايار (Nair:1996)، وماودوكس (Modoux:1996) يتفقون على ضرورة البحث عن مداخل نظرية، ومنهجية جديدة، وملائمة للسياق الثقافي والتاريخي الآسيوي؛ لبحث الأنظمة الصحفية في آسيا، وبحث علاقة الصحافة والسلطة بعيدا عن النظريات الغربية، من منطلق تفاوت القيم والمعايير بين الغرب والشرق.

في هذا السياق، بحث اكسيوج (Xiaoge:2000) ما اسماه «القيم الآسيوية» الخاصة بالصحافة، مؤكدا أن الدول الآسيوية يجب أن يكون لديها رؤاها الخاصة للعلاقة بين الصحافة والحكومة، ودور الصحافة في المجتمع، بالإضافة إلى مفاهيم وممارسات حرية الصحافة. ويقترح اكسيوج أن تكون علاقة الصحافة بالحكومة في الدول الأسيوية علاقة تعاون، بدلا من أن تكون علاقة عداء، وذلك من أجل تحقيق التنمية الوطنية وبناء الدولة. كما أن على الصحافة الآسيوية أن تلعب دورًا أكبر في التعليم والتغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمع، بدلا من أن تكون مجرد وسيلة للتسلية والإعلام فقط.

وفي إطار الجهود البحثية الجماعية التي ميزت البحث الآسيوي عن نظريات ونماذج نابعة من واقع الصحافة الآسيوية، لتفسير علاقة الصحافة بالسلطة، وضع مركز وسائل الإعلام الآسيوية للمعلومات والاتصال (Asian Media Information and Communication Center:1998) ما أطلق عليه النموذج الآسيوي في العلاقة بين الصحافة والحكومة. ووفقا لهذا النموذج فإن الصحافة تعمل أو يجب أن تعمل مع الحكومة، لبناء الوعي الوطني ودعم التنمية وبناء الدولة.

وقد حاول باحثون آخرون مثل استون بول (Pulle:2001) بحث العلاقة بين الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية في ضوء نموذج جديد، أطلق عليه نموذج النظريات الثلاث والنظرية الواحدة، الذي يقوم على فرضية أن نظريات المسئولية الاجتماعية، والسلطوية، والشيوعية، تجمعهم صفة مشتركة، وهي الاعتقاد بالحاجة إلى فرض قيود على الصحافة من خارجها. وبذلك تبقى النظرية الليبرالية بمفردها.

وحاول باحثون آخرون مثل راو (Rao:2001) اختبار نموذج النمو الذي يربط المفاهيم الفلسفية لنظريات الإعلام بتطور المجتمع ، وفيه يرتبط النموذج السلطوي بالمجتمع المتخلف والبسيط الذي يقتصر فيه التعليم على نخبة ضئيلة ، ثم يتطور إلى مجتمع حر - وهذه ليست أفضل مرحلة - لأن النظام قد يتجه بعد ذلك إما إلى الحرية الاجتماعية Social Libertar-ian التي تركز على الملكية الخاصة والتنظيم الذاتي للصحافة ، أو إلى المركزية الاجتماعية Social Centralist، وتركز على ملكية الحكومة، وتنظيمها لوسائل الإعلام.

٣- اختبار النماذج الوظيفية في بحث العلاقة بين الصحافة والسلطة:

اتجه بعض الباحثين إلى التخلي تماماً عن نموذج النظريات في تفسير العلاقة بين الصحافة والحكومات، وأبدلوها بالمداخل في إطار السعي إلى تقديم فهم أفضل للعلاقة بين الصحافة، والسلطة في الدول الأفروآسيوية. فقد استخدم بعض الباحثين النماذج الوظيفية التي طُورت لخدمة البحث في علاقة الصحافة بالسلطة السياسية، خاصة نموذج الإعلام المفتوح والإعلام المغلق، لتفسير العلاقة بين الصحافة والحكومة في الدول الأفروآسيوية. وعلى سبيل المثال، فقد استند فنشتين (Feinstein:1995) في تحليله للنضال من أجل حرية الصحافة في أفريقيا إلى تحليل عاملين هما: ما إذا كانت الرسالة الإعلامية تصل إلى عدد محدود من الجمهور المستهدف أم لا، و ما إذا كانت هناك أية قيود على لهجة ومحتوى الرسالة الإعلامية. وخلص إلى تصنيف النظام الصحفي في القارة الأفريقية ضمن نظام الإعلام المُقيد ، وفيه يُقيد حق الجمهور في تلقى الرسالة الإعلامية التي تكون محدودة في العدد والمضمون ، ونظام الإعلام الموجه الذي يتكون من جمهور مقيد ورسالة حرة ، كما هو الحال عندما تحد معدلات الأمية المرتفعة من قراءة الصحف في الدول الأفريقية، أو تحد الاعتبارات الاقتصادية من شراء الصحف في هذه الدول.

وتضع النماذج الوظيفية- التي حاول عدد من الباحثين اختبارها في الواقع الأفريقي والأسيوي- في الاعتبار الطبيعة المفتوحة أو المغلقة في اختيار الرسالة الصحفية وتحديد محتواها ، وما إذا كانت الصحافة تعمل مدعمة للحكومة، أو معارضة لها.

ومن النماذج والمنهجيات المهمة التي تم توظيفها في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في أفريقيا وآسيا، نموذج التحليل الوظيفي. حيث أخضع بعض الباحثين علاقة الصحافة بالحكومة في هذه الدول لبعض المداخل التي حواها هذا النموذج للتحليل الوظيفي وهي :

- أثر الحكومة على الصحافة .. وتشمل : الأساليب الحكومية لتقييد الصحافة ، بما فيها القوانين والتشريعات والإجراءات القضائية ، والهيئات الحكومية المشرفة على الصحافة . كما تشمل الأساليب غير الرسمية، وتعنى كيفية ممارسة التحكم وأثر هذا التحكم على اقتصاديات الصحف. وتبرز هنا دراسة اكبان (Akpan:2000) التي حلل فيها أساليب الحكومة النيجيرية الرسمية وغير الرسمية مع الصحافة، وتأثيراتها في العمل الصحفي وحرية الصحافة.
- نظام الإعلام الحكومي : وقد اهتم بعض الباحثين في هذا المدخل بدراسة طبيعة قنوات الإعلام الرسمية وغير الرسمية ، وسمات واتجاهات المسئولين عن الإعلام في الحكومة تجاه الصحافة. وقد استخدم هذا المدخل بصورة كبيرة في البحوث التي ركزت على تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة في علاقة السلطة السياسية في دول العالم الثالث بوسائل الإعلام ومن بينها الصحافة، وذلك لتأكيد فرضية أن الصحافة الحكومية (التي تملكها أو تديرها الحكومات) كانت هي المستفيد الأول من هذه التكنولوجيا. ومن أهم الدراسات التي استخدمت هذا المدخل دراسة روي وكوير (Roy&Coeur:1997) التي خلصت إلى أن بيئة النمو التي تعيشها الصحافة الأفريقية قد عززت من سيطرة الصحافة الرسمية الحكومية في بلدان العالم الثالث.

وقد وظف عدد من الباحثين هذا النموذج في تحليل علاقة الصحافة بالحكومة في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية، وشمل التحليل الوضع القانوني للصحافة، وأساليب التعامل الحكومي معها (التحكم المباشر وغير المباشر)، ودور النظام

الإعلامي الحكومي في هذه العلاقة ، وخلصت هذه الدراسات إلى نتائج مهمة تؤكد صلاحية النموذج للتطبيق ، لعل أهمها ما كشفت عنه من ضغوط تتعرض لها الصحافة في المجتمعات النامية وهي: ضغوط المسئولين الحكوميين ، ورئيس الجمهورية ، والبوليس والسفارات الأجنبية ، والجيش . وهى ضغوط لا يخلو منها أي نظام إعلامي مع الاختلاف في الترتيب. وتبرز في هذا السياق بحوث شان ولي(Chan and Lee:1991) حول علاقة الصحافة بالحكومة في هونج كونج، خاصة في فترات التحول السياسي، ومنها دراستهما حول الصحافة، والانتقال السياسي في هونج كونج، ودراستهما حول أثر تغير السلطة في وكالة أنباء شينغوا والصحافة في هونج كونج، بالإضافة إلى دراستهما المهمة حول الإدارة الحكومية للصحافة في هونج كونج (Lee and Chan:1990).

وفي المقابل لم تلق مداخل وظيفية أخرى اهتماما يذكر من قبل الباحثين في علاقة الصحافة بالسلطة في الدول الأفريقية على وجه التحديد، والدول الآسيوية إلى حد ما، مثل المدخل الذي يقيس أثر الصحافة في الحكومة، ويهتم بتأثير الصحافة على المسئولين في المستويات المختلفة من الحكومة، والمدخل الذي يدرس طبيعة وسائل الإعلام، ويهتم بالبناء التنظيمي والمؤسسي وأنماط الملكية، ونوعية الجمهور واقتصاديات وتكنولوجيا الصحافة، ودرجة التخصص المهني للصحفيين، وطبيعة المصادر الصحفية، وكيفية الحصول على المعلومات.

وفي رأينا أن هذا العزوف البحثي عن هذين المدخلين رغم أهميتهما في رصد وتحليل العلاقة بين الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية يرجع في المقام الأول إلى تركيز الباحثين على ما يرونه واضحًا أمامهم من ممارسات، لا تفسح مجالا للحديث عن تأثير للصحافة في الحكومة.

ومع هذا فإن البحوث في القارة الآسيوية عالجت – إلى حد ما- المدخل المهني للصحفيين وتأثيره في علاقة الصحافة بالسلطة السياسية. ومن هذه البحوث ما قدمه شان وشوان لي وبول لي (Shan, Lee, Chuan and Lee:1992) في بحثهم المسحي حول اتجاهات الصحفيين في هونج كونج نحو عودة الجزيرة إلى الحكم الصيني في عام ١٩٩٧. حيث خلصوا إلى تقديم القيود المؤسسية، والقيود المهنية، والرقابة الذاتية، والفهم الخاص لدور الصحافة لدى الصحفيين على القيود الحكومية. كما عالجت بحوث أخرى أثر المدخل الأيديولوجي للصحفيين والسلطة في أنماط العلاقة بين الطرفين، مثل بحث يون (Yoon:1989) حول الانتقال السياسي والأيديولوجية الصحفية في كوريا الجنوبية.

٤- البحث عن نماذج ونظريات نابعة من واقع الصحافة الأسيوية:

تجاوز الباحثون الآسيويون نظراءهم الأفارقة، فلم يتوقفوا كثيرًا عند حد نقد المنهجية الغربية، واللجوء إلى المداخل الوظيفية في دراسة علاقة الصحافة والسلطة السياسية، واتجهوا إلى البحث عن رؤية خاصة في فهم وتفسير علاقة الصحافة بالسلطة السياسية، أطلقوا علىها (الرؤية الأسيوية).

وقد حاول الباحثون في الإعلام والصحافة وصناع القرار في آسيا على مدى سنوات التوصل إلى رؤية في الإعلام، ترتبط بواقع الدول الآسيوية الثقافي والاجتماعي والسياسي، وتتميز عن الرؤية الغربية. وقد سجلت نتائج هذه المحاولات في المؤتمرات البحثية الإقليمية، خاصة تلك التي عقدها مركز الاتصال والمعلومات ووسائل الإعلام الآسيوية Asian Media, Information and Communication Center (AMIC منذ العام ١٩٨٥.

وقد عالجت البحوث التي قدمت إلى ثمانية مؤتمرات عقدها المركز في الفترة من ١٩٨٥ إلى نهاية التسعينيات تقريبا زاويتين أساسيتين ذات صلة بعلاقة الصحافة بالحكومة في الدول الآسيوية. ويمكن تقسيم اهتمام هذه البحوث إلى قسمين.. الأول يمتد من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٣، وركزت فيها البحوث على البحث عن رؤية آسيوية في الإعلام متميزة عن الرؤية الغربية، تأخذ في الاعتبار خصوصية الواقع الآسيوي السياسي، والثقافي، والإعلامي، ومن بينها الرؤية الآسيوية للنظم الصحفية الآسيوية، وعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية في آسيا. والقسم الثاني يتصل بترسيخ ما أسماه الباحثون (القيم الآسيوية في الصحافة)، وحرية الصحافة، ومعايير الأداء الصحفي المهني، والاتجاهات والاستراتيجيات الخاصة بالصحافة الآسيوية، وبرز هذا في البحوث التي قدمت إلى المؤتمرات التي عقدها المركز منذ عام ١٩٩٤ وحتى نهاية التسعينيات.

وقد عالجت البحوث التي تناولت الرؤى الآسيوية في الإعلام .. النظم الصحفية في إقليمين فرعيين في آسيا هما: إقليم جنوب شرق آسيا الذي تضمه منظمة جنوب شرق آسيا، المعروفة اختصارا باسم (الآسيان) The Association of South East Asian Nations (ASEAN، وإقليم جنوب آسيا الذي تمثله منظمة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا المعروفة اختصارا باسم (سارك) The South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC.

وتعود الجهود الآسيوية في البحث عن رؤية خاصة في الصحافة، وما يتصل بعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية، كما يشير اكسواج (Xiaoge:2001) إلى مؤتمر «بانكوك» حول الرؤى الآسيوية في الإعلام (1985) والذي عقد بكلية الصحافة والإعلام بجامعة Thammast في تايلاند بالتعاون مع مركز الاتصال والمعلومات ووسائل الإعلام الآسيوية AMIC تحت عنوان: (نظرية الإعلام: الرؤية الآسيوية). وفي هذا المؤتمر قدم نحو عشرين باحثا من هونج كونج، والهند، وإندونيسيا، والفلبين، وسنغافورة، وسيريلانكا، وتايلاند بحوثا حول الرؤى الصينية، والإسلامية، واليابانية، والهندية في الصحافة، وضرورة تعديل النظريات الغربية في الصحافة؛ لتتناسب والثقافات الآسيوية. كما تناولت البحوث دور السلطة السياسية في العملية الصحفية في آسيا. وأكد المؤتمر ضرورة مراجعة النظريات الغربية في الصحافة في ضوء السياق الآسيوي

وبحث إمكانية التوصل إلى نماذج ونظريات آسيوية في الإعلام والصحافة. وقد نشرت البحوث التي قدمت لمؤتمر بانكوك في كتاب بعنوان "Communication Theory: The Asian Perspective"

وقد مهد هذا المؤتمر الطريق أمام الباحثين الآسيويين لمواصلة البحث عن رؤية آسيوية في الصحافة، تتضمن نماذج ونظريات انطلاقا من المراجعة النقدية للنظريات الغربية. وعلى سبيل المثال فإن «ميهرا» (Mehra:1988) يشير إلى مؤتمر جاكارتا الذي عقد حول أنظمة الصحافة في دول الآسيان (دول جنوب شرق آسيا)، وبحث الأسس القانونية، والفلسفية، للأنظمة الصحفية في ماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وإندونيسيا، وبروناي، كما تضمن بحوثا حول الرؤية الآسيوية لدور الصحافة في المجتمع، وأنماط ملكية وسائل الإعلام، وآليات تنظيم الصحافة، والقيود المفروضة على الصحافة، بالإضافة إلى رصد أهم ما يميز الأنظمة الصحفية في آسيا عن الأنظمة الصحفية الغربية.

- وقد أشار بعض الباحثين الآسيويين صراحة، مثل مينون (Menon:1993)، إلى أن القيم الإعلامية الأخلاقية الغربية، ومنها ما يتصل بعلاقة الصحافة بالسلطة ودورها في المجتمع، لا يمكن تطبيقها آليًا على الدول الآسيوية.

وعلى الصعيد الجماعي، فإن مؤتمر هونج كونج (1994) حول القيم الآسيوية، ودور وسائل الإعلام، الذي نُظم بالتعاون بين المركز الآسيوي لحرية الصحافة Freedom Forum: Asian Center، ونادي المراسلين الأجانب في هونج كونج، ثم مؤتمر كوالامبور (1995) حول القيم الآسيوية في الصحافة، ومؤتمر كوالامبور (1996) حول حرية الصحافة والمعايير المهنية قد أسهمت في تحديد أهم القيم الآسيوية المناقضة إلى حد كبير للقيم الغربية، فيما يتعلق بعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية من منطلق أن الدول الآسيوية يجب أن يكون لها رؤاها فيما يتعلق بهذه العلاقة التي يجب أن تكون علاقة تعاونية من أجل التنمية الوطنية. وتشمل هذه القيم:

- تأكيد القيم التنموية للصحافة مثل الرغبة في تحقيق قدر أكبر من التوافق بين الصحافة والحكومة، وتجنب الاختلافات والصراعات.
- اتباع طرق معتدلة في نقد الحكومات.
- ضرورة أن تكون الصحافة أكثر وعيًا بأسباب ونتائج معالجاتها للأحداث والقضايا المختلفة.
- تأكيد الدور التعليمي والتحفيزي للصحافة.
- تجنب ما يسمي بالصحافة العدائية لعدم توافقها مع قيم المجتمعات الآسيوية.

المبحث الثالث
الاتجاهات المعرفية الحديثة في بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية

شهدت بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفريقية والدول الآسيوية تحولات معرفية مهمة في السنوات العشر الأخيرة تمثلت في:

١. تزايد الاهتمام برصد الدور الجديد للصحافة في ظل التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي شهدها العالم، وشهدتها غالبية هذه الدول.
٢. استمرار الاهتمام بالأطر القانونية للعلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، وتحليل القيود القانونية التي تتعرض لها في علاقتها بالسلطة السياسية.
٣. تحول الاهتمام البحثي في قضية الرقابة الحكومية على الصحف من التركيز على بحوث الرقابة الحكومية المباشرة إلى بحوث الرقابة الذاتية.
٤. ظهور تيار بحثي يهتم ببحث أشكال السيطرة المباشرة وغير المباشرة للحكومات الأفريقية والأسيوية على الصحف.
٥. ظهور الاهتمام البحثي ببحوث الصحافة المستقلة في الدول الأفروآسيوية نتيجة لتوالي ظهور هذه الصحافة في بعض الدول التي خففت الحكومات فيها قبضتها على الصحافة.
٦. ونرصد في الصفحات التالية بالتفصيل أبرز الاتجاهات المعرفية الحديثة التي شهدتها بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية.

رصد الأدوار الجديدة للصحافة:

شهدت بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية تحولات معرفية ومنهجية مهمة، فيما يتعلق ببحث دور الصحافة في المجتمع، والضوابط النظرية والمنهجية المعتمدة في رصد وتوصيف وتقويم هذا الدور. ويمكن رصد أهم هذه الاتجاهات فيما يلي:

- رفض المعايير الغربية لتوصيف دور الصحافة: فعلى خلاف البحوث السابقة التي كان الباحثون يميلون فيها إلى تطبيق المعايير الغربية الخاصة بالأنظمة الصحفية الأربعة (الليبرالية- السلطوية- الشيوعية- المسؤولية الاجتماعية) لوصف هذه العلاقة في إحدى الدول الأفريقية أو الآسيوية، فإن الباحثين في البحوث الحديثة يميلون أكثر إلى رفض الاحتكام إلى هذه المعايير، والبحث عن معايير نابعة من واقع الصحافة في الدول الأفروآسيوية. وعلى سبيل المثال، فإن باربارا ترينوفي (Trionfi:2000) ترفض المفاهيم الغربية لوصف النظام الصحفي في الصين، وتعده غريبا بالنسبة للعديد من المجتمعات الآسيوية، خاصة بالنسبة للصين. كما تشكك في ما تواتر الباحثون عليه من أن معاناة الصحافة الصينية من عدم الحرية مرتبطة في الأساس بالأيدلوجية الماركسية.. وتستدل على ذلك بأن الصحافة في معظم دول شرق آسيا تعانى من عدم الحرية، بصرف النظر عن نوع الحكومة التي في السلطة.
- التركيز على بحث بعض الأدوار الإيجابية للصحافة في إطار العلاقات القائمة بينها وبين السلطة في الدول الأفروآسيوية.

حيث تشير الاتجاهات الحديثة للبحوث إلى تخلي بعض الباحثين عن الرؤية السلبية للأنماط القائمة من العلاقات بين الصحافة والسلطة، والبحث عن أدوار إيجابية تؤمنها، مثل هذه الأنماط وعلى رأسها دور الصحافة في دعم الهوية الوطنية، وتحقيق التماسك الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فإن برادب توماس (Thomas:1997) ينتهي في بحثه عن الإعلام والهوية الوطنية إلى تأكيد أن أنماط ملكية الصحف والتحكم الحكومي في الصحافة في الدول النامية يساعد في بناء الهوية الوطنية في تلك الدول، حيث يسند للصحافة القيام بدور إقناعي أيديولوجي يسهم في بناء هذه الهوية والحفاظ عليها.

- قياس أثر التطورات في تكنولوجيا الاتصال والصحافة على دور الصحافة، وموقف السلطة من هذا الدور في دول أفريقيا وآسيا. فقد اهتم جيليس وليت (Willett:2000) بدحض التنبؤات التي أحاطت بالتكنولوجيا الحديثة في مجال الأعلام في الدول النامية، وأثرها في تغيير دور الصحافة؛ لتكون رقيبا على الحكومة، من منطلق أن صحافة الحكومة، وصحافة النخب السياسية والاقتصادية هما المستفيدان الرئيسيان من هذه التكنولوجيا، ومن ثم فإن الحكومات ليس لديها الدافعية إلي تقليل احتكارها للصحافة، أو تغيير أنماط تعاملها مع الصحافة في هذه الدول.
- رصد وتحليل أثر التغيرات السياسية في بعض الدول على دور الصحافة. وعلى سبيل المثال، فإن سويتزر (Switzer:1997) يحلل دور الصحافة في الفترة التي تلت إنهاء نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، موضحًا أن الصحفيين البيض اتجهوا إلى التمسك بالقيم الصحفية الغربية؛ لنقد الحكومة السوداء، بينما مارست الحكومة ضغطًا على الصحفيين ورؤساء التحرير السود، للدفاع عن الحكومة ودعم القادة السود. وفي السياق نفسه حلل زيل وكانتور (Zyl and Kantor:1995) أثر هذه التحولات في أداء وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة، وكيف تغير دور الصحافة بعد انتهاء الحكم العنصري في جنوب أفريقيا.

رصد أنماط القمع الحكومي للصحافة:

بذل الباحثون الذين درسوا العلاقة بين الصحافة والسلطة في أفريقيا وآسيا جهودا كبيرة في كشف ما تتعرض له الصحافة في ظل هذه العلاقة من أعمال قمع قانونية وغير قانونية. وتشير المراجعة التحليلية لغالبية الدراسات في هذا المجال إلى تنوع مجالات القمع وأشكاله، التي يمكن جمعها في الفئات التالية:

- القمع بالقانون، وينصب هذا القمع على الصحف غير الحكومية أو الخاصة في المقام الأول، من خلال أعمال نصوص قوانين المطبوعات والصحافة التي وضعتها الحكومات الوطنية بعد الاستقلال على نمط القوانين التي كانت السلطات الاستعمارية قد سنتها خلال الفترة الاستعمارية، بالإضافة إلى الأوامر الرئاسية وقرارات حظر النشر. ويشمل هذا القمع كما يوضح نيامنجو (Nyamnjoh:١٩٩٠):
  - حظر إصدار الصحف دون موافقة مسبقة من السلطات المختصة.
  - منع الصحفيين الذين سجنوا- ولو بدون محاكمة- في قضايا نشر من إصدار الصحف وأحيانا من العمل بالصحافة.
  - فرض الرقابة المباشرة- المسبقة أو التالية- على جميع الصحف.
  - منح قوات البوليس صلاحيات تفتيش الصحف.
  - مصادرة وإغلاق الصحف بالطريقين الإداري والقضائي.
  - منع المسئولين الحكوميين بما فيهم الوزراء من الحديث إلى الصحافة بدون موافقة مسبقة من الرئيس.
  - إجبار الصحف الحكومية على ممارسة الرقابة الذاتية.
- القمع غير القانوني والذي يتعلق بممارسات السلطة المختلفة التي تحد من حرية الصحافة مثل:
  - احتكار النسبة الأكبر من المطابع في البلاد
  - تهديد الصحفيين وقتلهم وسجنهم دون محاكمة.

ولا يكاد يخلو بحث يتناول علاقة الصحافة بالسلطة في الدول الأفروآسيوية من تأكيد هذا القمع، وإن كانت بعض الزوايا قد استأثرت باهتمام ملحوظ من جانب الباحثين مثل: الرقابة الحكومية، والاحتكار الحكومي لصناعة الصحافة، ووضعية الصحافة المستقلة، وهذا ما نناقشه فيما يلي.

تحليل أثر الرقابة الحكومية:

اهتمت غالبية البحوث التي تناولت علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية بقضية الرقابة الحكومية Governmental censorship بوصفها أحد المحددات الرئيسية لهذه العلاقة.

وقد تجاوزت بعض البحوث رصد أشكال الرقابة وأنماطها وتأثيرها على مجمل العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية، إلى اختبار فرضية اختلاف أنماط وأشكال الرقابة باختلاف نظام الحكم القائم في الدولة. ففي أفريقيا انصب هذا الاختبار على مقارنة الرقابة الحكومية في ظل الحكومات المدنية والحكومات العسكرية. وأضافت البحوث في هذا المجال إسهامًا معرفيًا مهمًا إلى الرصيد المعرفي المتراكم في حقل علاقة الصحافة بالسلطة السياسية، كما أنها صححت بعض المفاهيم المتصلة بالحكم على حرية الصحافة التي يستند إليها الباحثون الذين يستخدمون النظريات والنماذج الغربية في بحث هذه العلاقة.

وتبرز في هذا السياق دراسة وبروما (Woboroma:1987) عن نيجيريا التي انتهى فيها إلى القول بأن الحالات الوحيدة المعروفة لما يمكن عده رقابة رسمية في نيجيريا، حدثت في الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٨٣، عندما كانت الحكومات المدنية في السلطة. وقد تتبع أوكو (Uko:2000) تاريخيا اتجاهات الحكام العسكريين نحو الرقابة، وحرية الصحافة بصفة عامة، واستند إلى خطابات رسمية للزعماء المدنيين والعسكريين في نيجيريا، وخلص إلى أنه «بينما لم يصدر عن الحكومات المدنية أية

إشارات أو بيانات حول عزمها تشجيع حرية الصحافة، فإن غالبية الحكومات العسكرية أكدت- وإن كان على مستوى النوايا- عزمها على السماح للصحافة بالعمل بحرية. كما استشهد أوكو بحقائق تاريخية تؤكد نتائج بحثه، ومن بينها أن اشد القوانين المعادية للصحافة، ومن بينها قانون الصحافة لعام ١٩٦٤، تم سنها بواسطة حكومات مدنية، كما أن بعض القوانين التي تقر الرقابة على الصحف، والتي وضعتها بعض الحكومات العسكرية موضع التطبيق في بعض الفترات كانت مستمدة من الحكومات الاستعمارية في فترة ما قبل الاستقلال، ومن الحكومات المدنية في فترة ما بعد الاستقلال. ويفسر أوكو هذا التناقض بما يلي:

- إن الحكومات العسكرية لم تكن تريد إغضاب الصحافة، وهى تعلم أنها حكومات تفتقد إلى الشرعية، وأن الصحافة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تضفي شرعية عليها في ظل غياب قنوات بديلة للوصول إلى الجماهير.
- إن عدم نص الدستور النيجيري على ضمان حرية الصحافة قد ترك للحكومات المدنية منافذ عديدة، لعقاب الصحافة بكل أنواع القوانين الموروثة من الفترة الاستعمارية، خاصة وأن الدستور أعطاها الحق في مادته الرابعة عشرة لسن القوانين التي تحافظ على المجتمع الديمقراطي، وتخدم مصالح الدولة الدفاعية، وتحقق الأمن الشعبي، والنظام العام، والأخلاق، والصحة، وحماية حقوق وحريات الآخرين. وفي المقابل فإن الحكومات العسكرية لم تكن تعمل وفقًا للدستور الذي كان يتم وقف العمل به فور وصول العسكريين إلى السلطة، ومن ثم لم يكن لديها إطار أو مدخل دستوري للحد من حرية الصحافة.

ومن خلال تحليل النصوص القانونية، والأوامر الرسمية، والمقابلات مع الصحفيين، يميز نيامنجو (Nyamnjoh:1990) في بحثه (كيف تقتل صحافة متخلفة: دروس من الكاميرون) بين نوعين من الرقابة، تتعرض لها الصحافة في الكاميرون، والصحافة الأفريقية بصفة عامة، وهما: الرقابة المباشرة على الصحف الخاصة غير الحكومية من خلال القوانين القمعية والرقباء، والرقابة الذاتية التي تجبر الصحف الرسمية على إتباعها بوصفها جزءًا من الخدمات المدنية.

تتبع الأصول الاستعمارية للرقابة وعلاقة السيطرة:

حرص الباحثون في الصحافة الأفريقية والآسيوية على تتبع أصول العلاقة غير السوية بين السلطة والصحافة بعد الاستقلال، وأرجعوها إلى أسباب عديدة، من أبرزها الميراث الاستعماري. ويبدو هذا السبب أكثر وضوحًا وتكرارًا لدى الباحثين الأفارقة. وعلى سبيل المثال، فإن نيامنجو (Nyamnjoh:1990.59) يشير إلى أن الرقابة التي تعيشها الصحافة الكاميرونية مستقاة من ماض استعماري فرنسي ثري، ويدلل على ذلك بأن عددًا من قوانين الصحافة في الكاميرون مستمدة من القوانين الاستعمارية المشابهة التي تعود إلى أعوام ١٩٢٣، و١٩٣٦، و١٩٣٩.

وأعادت بحوث أخرى، مثل بحوث هاشتن (Hachtin:1996) التأكيد على العلاقة غير المستقرة بين الحكومة والصحافة في غالبية الدول الأفريقية، كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية. فالصحافة تتنقل باستمرار بين الحرية، وبين السيطرة الحكومية بفعل التغير المستمر في الحكومات، من عسكرية، إلى مدنية، والعكس.

رصد أنماط السيطرة الحكومية على الصحف: (التأميم)

عالجت بعض البحوث الحديثة قضية السيطرة الحكومية على الصحف، وتحويل الملكية الخاصة للصحف إلى ملكية الدولة، وذلك من عدة زوايا أهمها أثر هذا التحول على الصحف واقتصادياتها. وفي هذا الإطار يشير أكانو(Akano:1986) في تأريخه لصحيفة ديلي تايمز Daily Times النيجيرية التي تُعد أقدم من الدولة النيجيرية نفسها، إلى إن الصحيفة عاشت أسوأ فترات حياتها في ظل حكومة الجمهورية النيجيرية الثانية (1979-1983) التي نقلت ملكيتها إلى الحكومة، إذ سيطرت السياسات الحزبية على الصحيفة، وانخفضت مصداقيتها، وتدهور توزيعها وعائداتها من الإعلان.

رصد الضغوط غير الحكومية:

تميزت السنوات الأخيرة بظهور دراسات إمبيريقية، تستند إلى استقرار العلاقة بين الصحافة والسلطة في بعض الدول الآسيوية. فقد اتجه الباحثون في حالة استقرار هذه العلاقة وفق النموذج الغربي في بعض الدول إلى دراسة بعض الموضوعات التي تركز على الضغوط غير الحكومية التي تتعرض لها الصحافة في معالجتها لقضايا محددة. وتبرز هنا دراسة لي (Lee:1992) التي ركزت على دراسة سياسات الصحف الفليبينية، ومحتواها، واتجاهات قرائها حول وجود القواعد العسكرية الأمريكية في الفليبين. وتنطلق مثل هذه الدراسات من استقرار المفهوم التقليدي لدور الصحافة، وفقا للنموذج الليبرالي، واعتبار الصحافة إحدى المؤسسات الداعمة للسوق الحر للأفكار. ولذلك فإن هذه البحوث تتجاوز ما يسمي بالضغوط الحكومية- بافتراض أن الصحافة تتمتع في علاقتها بالسلطة- بالحرية إلى البحث عن أنواع أخرى غير حكومية من الضغوط، مثل ضغوط الملكية (ضغوط ناشري وملاك الصحف على رؤساء التحرير والصحفيين) التي تؤثر في تغطية قضايا معينة، أو في منع مناقشة موضوعات معينة.

وفي الإطار نفسه تأتي دراسة «لي» و«شان» (Lee&Chan:1990) حول تغطية صحافة هونج كونج لأحداث تظاهرات الطلاب في ميدان تيننمان في الصين في عام ١٩٨٩، التي تحولت إلى ما يشبه الثورة ضد النظام. حيث ركز الباحثان على تفسير موقف الصحف الشيوعية في هونج كونج من الأحداث، استنادا إلى علاقتها بالحكومة، وفهمها للدور الموكل إليها القيام به.

ظهور بحوث الصحافة المستقلة:

أدت التحولات السياسية، والأيديولوجية، والاقتصادية، في السنوات الأخيرة، والسابق الإشارة إليها، إلى تزايد البحوث التي تهتم بدراسة ظاهرة الصحف المستقلة عن الحكومة في أفريقيا وآسيا من منظور بحث مدي استقلالها عن الحكومات، ودرجة استقلالها السياسي والاقتصادي عن الدولة، والمقارنة بين ما كانت تتعرض له من ضغوط حكومية، وبين ما تتعرض له من ضغوط غير حكومية، بعد أن رفعت الحكومة في بعض الدول يدها عنها في التسعينيات من القرن الماضي.

وتقدم هذه البحوث إضافات معرفية مهمة حول أوضاع الصحف المستقلة غير الخاضعة للسيطرة الحكومية في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية، وأنواع هذه الصحف، والضغوط غير الحكومية التي تتعرض لها. وعلى سبيل المثال فإن برجر (Berger:2000) يميز في بحثه حول الصحف المستقلة في جنوب أفريقيا بين نوعين من الصحف هما: صحف الشركات الإعلامية التي تعتمد على آليات السوق، والصحف ذات الملكية الأجنبية، ويقرر أن الصحافة المستقلة في جنوب أفريقيا تقدم نمطًا جديدًا من أنماط العلاقة بين الصحافة والسلطة في العالم، ويرصد تباين النظرة إليها في السبعينيات بوصفها الصحافة التي تعمل خارج سيطرة نظام الحكم العنصري وفي التسعينيات بوصفها الصحافة التي تقع خارج السيطرة الحكومية. ويربط جاكوب (Jacobs:1999) بين تزايد استقلال الصحف في جنوب أفريقيا عن الحكومة، وتزايد انتقاد الحكومة على صفحات الصحف، وبين التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في البلاد في أعقاب انتهاء نظام الفصل العنصري، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية في البلاد في العام ١٩٩٤.

كما خلص هايون (Hyon:1992) إلى أن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في كوريا الجنوبية كان أمرًا مؤلمًا بالنسبة للصحافة، بسبب غياب نموذج واضح يمكن اتباعه. وعلى سبيل المثال فإن سقوط القواعد الحكومية التي كانت تمنع الاحتكار في مجال الصحافة، والتي كانت تحمي صناعة الصحافة أدى إلى خروج عدد كبير من الصحف من السوق، وحد من التعددية الصحفية في كوريا.

وفي إطار الدراسات التي تعنى بعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الصين، وفي سياق ما أثبته باحثون كثيرون من أن الصحافة الصينية شهدت تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة، لم ينتج عنها تحول العلاقة بين السلطة وبين الصحافة إلى النموذج الغربي، خاصة فيما يتعلق بحرية الصحافة.. في هذا الإطار ركز بعض الباحثين مثل شينجوا (Chengju:2000) على دراسة ظاهرة التطور السريع لما أطلق عليه الصحف الشبه مستقلة the semi-independent newspapers التي ظهرت في فترة ما بعد ماو، وتلعب في الوقت الحالي دورا بارزا في صناعة الصحافة في الصين. وقد ربط الباحث بين ظهور وازدهار الصحف شبه المستقلة، وبين اتجاه الحزب الشيوعي الصيني إلى تخفيف القيود المفروضة على الصحف في الفترة التي أعقبت وفاة ماوتسي تونج، وهى الخطوة التي كان لها انعكاسات إيجابية بارزة على بنية الصحف الصينية وإدارتها، وعلى علاقة الصحافة بالسلطة السياسية.

ورغم اختلاف هذا الطرح مع ما خلص إليه باحثون آخرون، مثل (Sun:1996, Yu:1994) من أن عمليات الإصلاح في مجال الصحافة التي شهدتها الصين في العقدين الأخيرين فشلت في تقريب علاقة السلطة بالصحافة إلى النموذج الليبرالي الغربي، على أساس أن الصحافة الصينية ما زالت خاضعة للسلطات الصينية الممثلة في الحزب الشيوعي الصيني وحكومته، إلا أنه يتفق مع طروحات أخرى لباحثين آخرين مثل:(Chang, Chen, and Zhang:1993; Chu:1994) أكدوا في دراساتهم أن تغيرات هائلة قد شهدتها الصحافة الصينية منذ نهاية السبعينيات على مستوى البنية والأداء، نتج عنها تغير ملحوظ على مستوى العلاقة مع السلطة السياسية، والحرية الممنوحة لها.

وقد حدد شينجوا (Chengju:2000) علاقة السلطة السياسية بالصحف شبه المستقلة التي ظهرت في الثمانينيات بوصفها مؤسسات اقتصادية في:

١. منع المؤسسات الصحفية شبه المستقلة من إصدار صحف يومية، وذلك لرغبة السلطات الصينية في تأكيد احتكار الحزب الشيوعي والحكومة سوق الصحف اليومية العامة، وهو الأمر الذي تطلب أن لا تكون الصحف الجديدة شبه المستقلة يومية.
٢. إجبار المؤسسات الجديدة على قصر نشاطها على إصدار الصحف المتخصصة غير السياسية.

وقد خلص لوى (Liu:1998) إلى أن قوى السوق الصحفية قد تحدت في منتصف التسعينيات هذه السياسة، بفضل اتجاه مكتب الصحافة والنشر The Press and Publication Bureau التابع لمجلس الدولة The State Council إلى اعتماد الصحف شبه المستقلة المستقرة إداريا، والتي لا تعمل في مجال الدعاية، بالإضافة إلى موافقة المكتب على قيام فروع الحزب الشيوعي في الأقاليم بإصدار صحف يومية ذات طابع تجاري. ومن ثم، أصبح عدد كبير من الصحف شبه المستقلة صحفًا عامة، وتحول بعضها إلى الإصدار اليومي، خاصة صحف الأقاليم التي بلغ عددها في نهاية عام ١٩٩٨ نحو عشرين صحيفة على مستوى الدولة.

ويشير ليوي (Liew:1997) إلى أن ظهور وتطور الصحف شبه المستقلة في الصين دفعت الحزب الشيوعي الصيني إلى تخفيف القيود التي يفرضها في علاقته بالصحافة. وذلك كما يشير شان (Chan:1993) و زهاو (Zhao:1998) نتيجة الضغوط التي تعرض لها من المؤسسات الاقتصادية القوية المحلية، والأجنبية، والجماعات المدنية، للسماح لآليات السوق، والقواعد المهنية بالدخول في صناعة الصحافة، ونتيجة إدراكه أن التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية التي تشهدها الصين،

جعلت من احتكاره للسوق الصحفي أمرًا غير منطقي اقتصاديًا وسياسيًا.

ورغم أن ظاهرة الصحف شبه المستقلة تعد وفق رؤية شينجوا (Chengju:2000) تحولاً ثوريًا في تاريخ الصحافة الشيوعية في الصين، وتمثل دراستها مجالا مهما لفهم التغيرات التي طرأت على الفلسفة الإعلامية الصينية في الوقت الحاضر، فإنها محكومة من قبل الحزب من خلال الرقابة الذاتية، وغير قادرة على التحرر من السيطرة الحكومية المباشرة وغير المباشرة.

اتجاهات أخرى في بحوث علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية:

- تزايد الاهتمام بدراسة علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في بعض الدول الآسيوية الكبيرة، مثل الصين. فقد لوحظ تزايد اهتمام الدراسات الغربية بالصحافة الصينية. ويظهر هذا الاهتمام في تخصيص بعض الدوريات مثل: Journal-ism Studies أعدادًا خاصة لبحث أوضاع الصحافة الصينية الحالية. ويمكن جمع الإضافات المعرفية التي تقدمها هذه الدراسات في:

- الاهتمام بالمرجعية التاريخية للعلاقة بين الصحافة والسلطة في فترة ما قبل التحولات الديمقراطية. إذ تركز الدراسات على رصد التحولات التي شهدتها الصحافة الصينية منذ منتصف الثمانينيات. ويرى هيجو دس بيرغ (DeBurgh:2000;549) أن الصحافة الصينية بدأت في منتصف الثمانينيات محاولات الانسلاخ من السيطرة الشديدة للحزب الشيوعي، جنبا إلى جنب مع محاولات التحول إلى المهنية، وتبع ذلك مشاركة الصحفيين في مظاهرات عام ١٩٨٩ المطالبة بالديمقراطية.
- الاهتمام بعرض رؤية مقارنة لما كانت عليه العلاقة قبل وبعد التحولات السياسية في الصين. وتعود الدراسات في هذا الإطار إلى الدور الذي أسنده الحزب الشيوعي الصيني للصحافة أثناء زعامة ماوتسي تونج، ومنذ قيام جمهورية الشعب في عام ١٩٩٤. ويتفق هذا الدور وفرضيات النظرية الشيوعية. فقد حدد ماوتسي تونج دور الصحافة في خدمة الأهداف الدعائية، وتشكيل الرأي العام، وقام بتأميم بعض الصحف، وإغلاق بعضها الآخر، وإصدار صحف جديدة، لتكون الصوت الرسمي الإداري للدولة.
- الإكراه أو الإجبار حيث أُكره الصحفيون على العمل، وفقا لقواعد الحزب وأصبحوا موظفين ضمن الاهتمام بالإطار القانوني والتنظيمي، الذي يحكم العلاقة بين الصحافة والحزب الشيوعي، ويري ذهانج (Zhang:1999;3) أن الصحافة ووسائل الإعلام ما زالت لاعتبارات عديدة تمثل امتدادا للحكومة.
- محاولات الصحفيين الإصلاحيين في الصين منذ مظاهرات ١٩٨٩ لإقرار قانون للصحافة يضمن حريتها في النقد والبحث والتقصي. ويشير بولمباوم (Polumbaum:1990) إلى وجود ثلاثة تناقضات قانونية تعترض تحرر الصحافة الصينية وهي: أن القيم الصحفية المهنية مرتبطة بالأجندة السياسية للسياسيين، وأن ملكية الصحف ما زالت مركزة في يد الحكومة بشكل لا يسمح بالتعددية الصحفية، وأن العمل الصحفي لا يديره صحفيون حرفيون.

- ظهور دراسات تهتم بعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية من خلال تحليل الأحداث السياسية، التي تعكس إلى حد كبير طبيعة هذه العلاقة. ومن بين الأحداث المهمة التي أولاها الباحثون اهتمامًا فيما يتعلق بعلاقة الصحافة بالسلطة في الصين، حدث عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية من المملكة المتحدة في أول يوليو ١٩٩٧. في هذا السياق أعاد كيانج(Qing:2000) من خلال تحليل مضمون تغطية الصحف الصينية عودة هونج كونج إلى الصين، التأكيد على اختلاف علاقة الصحافة بالسلطة في الصين عن نظيرتها في الغرب، سواء من ناحية الدور الذي تسنده السلطة إلى الصحافة (قيادة الرأي العام بالطريقة التي يفضلها الحزب الشيوعي والعمل كناطق رسمي للحزب الشيوعي، أو من ناحية الفلسفة الإعلامية الصينية التي تنظر إلى الصحافة بوصفها مؤسسة سياسية ضمن مؤسسات المجتمع الصيني والعلاقات المتداخلة inter-relations بين الصحافة وبين العمليات السياسية.

وقد خلص «كيانج» إلى أن طبيعة السيطرة الحكومية على الصحافة في الصين قد فرضت على التغطية الصحفية لعودة هونج كونج الطابع السياسي، حيث تدخلت الحكومة لتنظيم هذه التغطية، وإعطاء التوجيهات للصحفيين حتى فيما يتعلق بالمصطلحات المسموح استخدامها في التغطية، وتلك التي لا يجب الاقتراب منها. ويشير كيانج في هذا الصدد إلى أن الحزب الشيوعي نظم قبل شهرين من عودة هونج كونج دورة تدريبية لنحو ثمانين من رؤساء تحرير الصحف الصينية، استعدادا للحدث، كما أصدر نشرة تضمنت مبادئ التغطية الصحفية للحدث، وأشرف على اختيار ١١٤ صحفيا من جميع الصحف الصينية، لتغطية الحدث.

وفي الإطار نفسه دعمت دراسة لي وبان وشان وسو (Lee, Pan, Chan, and So:2001) الاتجاه البحثي الرامي إلى استطلاع مستقبل العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في هونج كونج في أعقاب عودتها إلى السيادة الصينية. وأشار الباحثون إلى التنبؤ بأن ظهور حرب باردة جديدة بين الغرب، وبين الصين، فإن الصحافة في هونج كونج سوف تعاني تحت الحكم الصيني من انعدام الحرية التي كانت تتمتع بها من قبل، كما أنها ستكون (حصان طروادة)، الذي يتولى نشر الأيديولوجية السياسية والاقتصادية الصينية في المنطقة.

- تركيز الباحثين الغربيين على قضايا ذات طبيعة خاصة في العلاقة بين الحكومات والصحافة، مثل قضية التعامل

مع المراسلين الأجانب في الدول الأفروآسيوية. وعلى سبيل المثال، فإن هاشتن (Hachten:1996) لا ينسي وهو يناقش نظريات الصحافة الخمس في العالم إلى ما يتعرض له بعض المراسلين الأجانب (الغربيين بالطبع) في دولة أفريقية من ضرب، وإلقاء في السجون من جانب قادة الدولة أنفسهم، وإجبار بعضهم تحت وقع التعذيب البدني والنفسي إلى الاعتراف على أنفسهم بالتخابر مع دول معادية، لتوفير المبررات الكافية لإعدامهم. ويقدم هاشتن عددًا من النماذج من إندونيسيا تتمثل في: طرد اثنين من الصحفيين الأستراليين من طائرة الصحافة أثناء زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان لإندونيسيا في أبريل ١٩٨٦، وإبعادهم من الدولة انتقاما من قيام صحيفتهم الأسترالية Sydney Morning Herald بنشر موضوع يتضمن اتهامات بالفساد لحكومة الرئيس سوهارتو. ومنع مراسل النيويورك تايمز الأمريكية من دخول البلاد بعد نشره تحقيقا حول الفساد المالي لأبناء الرئيس في نوفمبر ١٩٩٠، ومنع الحكومة الإندونيسية الصحفيين الأجانب من زيارة إقليم تيمور الشرقية أثناء الاضطرابات العرقية التي شهدها في نوفمبر ١٩٩٤.

الخاتمة:

لقد شهدت بحوث الصحافة والسلطة السياسية في العالم بوجه عام، وفي الدول الأفروآسيوية بشكل خاص تحولات كبيرة على مستوى النظرية، والمنهج، والإسهامات المعرفية التي تقدمها. ونظرًا لتعدد المداخل التي يتم بحث علاقة الصحافة والسلطة في إطارها، فإن المردود الأكاديمي لهذه البحوث يصب في أكثر من حقل معرفي ومنهجي من حقول الصحافة، ويفيد الباحثين في أكثر من مجال. ويمكن رصد أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

١- إن بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية تأثرت في السنوات الأخيرة بالتحولات السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، التي شهدها العالم وشهدتها هذه الدول.

فقد أظهر تحليل الدراسات والبحوث الحديثة أن التحولات النظرية والمنهجية والمعرفية التي شهدتها هذه البحوث على مدى تسعينيات القرن الماضي، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، جاءت بفعل متغيرات كثيرة سياسية، واقتصادية، وتكنولوجية، أثرت في التوجهات البحثية في الموضوع تأثيرًا كبيرًا، **وقد خلصت الدراسة في هذا الصدد إلى ما يلي:**

أ. إن التغيرات السياسية العالمية الناتجة عن انهيار الكتلة الاشتراكية، وما ترتب علىها من تغيرات إقليمية، وقومية، قد أثرت في توجهات البحوث التى ركزت على قضايا جديدة في العلاقة مثل: دراسة نظرة السلطة لدور الصحافة، ودراسة العلاقة بين الاصلاح السياسي والتعددية السياسية، وانماط العلاقة بين الصحافة والسلطة، ودراسة انعكاسات المرحلة الانتقالية السياسية التى مرت بها غالبية الدول الأفروآسيوية على العلاقة، بالإضافة إلى دراسة أثر تغير نوع الحكومة (مدنية- عسكرية أو ديمقراطية- ديكتاتورية) على أوضاع الصحافة وعلاقتها بالسلطة، وأثر تغير النظام السياسي في الدول الشيوعية السابقة على أساليب التعامل مع الصحافة في الدول الأفروآسيوية.

ب. إن التغيرات الاقتصادية العالمية، وما تضمنته من توجهات عالمية وإقليمية وقومية نحو اقتصاد السوق الحر، وما ترتب عليها من توقيع اتفاقية التجارة الحرة، والأزمة الاقتصادية التي شهدتها معظم دول آسيا، واستمرار المعاناة الاقتصادية في غالبية الدول الأفريقية، قد أثرت في المردود المعرفي لبحوث الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية. وقد ظهر هذا التأثر في ظهور تيارات بحثية تعنى بالأبعاد الاقتصادية للعلاقة، وأثر التمويل الحكومي في العلاقة، وظاهرة الصحف المستقلة ماليًا عن الحكومة في بعض الدول الأفروآسيوية.

ج. إن التغيرات التكنولوجية التي شهدتها الصحافة والاتصال الجماهيري، وما تربت عليها من ظهور مجالات جديدة للبحث في علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية قد نتج عنه ظهور تيار بحثي يعنى بالربط بين التكنولوجيا الحديثة، وبين علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية. حيث اتجه بعض الباحثين إلى قياس أثر التغيرات التكنولوجية في مجمل أفرع العلاقة، ودراسة العلاقة بين تزايد استخدام التكنولوجيا في الصحافة، وبين اعتماد الصحافة على الحكومة، وكذلك دراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي، واتجاه بعض الدول إلى تخفيف قبضتها على الصحافة.. واتجاه بعضها الآخر إلى مراجعة القوانين التي تحكم علاقة الصحافة بالسلطة.

٢- إن بحوث الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية شهدت تحولات جوهرية على مستوى الأطر النظرية التي تنطلق منها.

فقد أظهرت الدراسة أن التحولات التي شهدها العالم بوجه عام، والدول الأفروآسيوية بوجه خاص، قد أدت إلى سعي الباحثين في الصحافة إلى البحث عن مداخل نظرية جديدة؛ لتفسير العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في البلدان الأفريقية والآسيوية، بعد أن ثبت لهم عقم المداخل النظرية العربية، التي سيطرت على هذا الحقل البحثي لعقود طويلة. وقد شملت هذه التحولات التخلي عن نموذج النظريات الأربع للصحافة، الذي كان يحصر الأنظمة الصحفية في أفريقيا وآسيا في النموذجين السلطوي والشيوعي، ولا يأخذ في الاعتبار عند تحليل العلاقة بين الصحافة والسلطة في هذه الدول خصوصية الواقع السياسي، والاقتصادي، والثقافي، في

هذه الدول والخبرة الاستعمارية التي عاشتها. كما شملت محاولة الباحثين إدخال بعض الإضافات والتعديلات على مدخل النظريات الأربع، حتى يبدو مناسبًا لتحليل العلاقة بين الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية، والبحث عن نماذج خاصة للعلاقة من خلال البحث عن قيم أفريقية وآسيوية في الصحافة نابعة من واقع الصحافة في الدول الأفروآسيوية. وشملت التحولات النظرية في بحوث العلاقة بين الصحافة والسلطة في الدول الأفروآسيوية تزايد الاتجاه إلى اختبار النماذج الوظيفية في بحث هذه العلاقة، بدلاً من الاعتماد على تطبيق نموذج النظريات الأربع الفلسفي لوصف العلاقة.

٣- تتميز الاتجاهات الحديثة في بحوث علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية على المستوى المعرفي بظهور مجالات جديدة للبحث من جانب، وتقلص المجالات التقليدية من جانب آخر.

وقد جاء هذا التحول نتيجة العوامل السياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، التي سبق ذكرها، حيث بدا استجابة الباحثين في هذا الحقل لهذه التغيرات في محاولتهم الاقتراب من دراسة تأثير هذه المتغيرات في مجمل العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، ورصد الظواهر الجديدة الناتجة عن هذه المتغيرات.

وقد كشفت الدراسة في هذا المجال عن ما يلي:

- تتمثل أهم المجالات الجديدة للبحث التي ظهرت في العقد الماضي في بحوث الصحافة والسلطة في أفريقيا وآسيا في بحوث «الصحافة المستقلة عن الحكومة». فظهور هذا النوع من الصحافة، وانتشاره في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية في العقد الماضي، فتح مجالاً جديدًا للبحث أمام الباحثين، لم يكن يتم ارتياده كثيرا من قبل في هذا الحقل. وركزت البحوث في هذا المجال على الزوايا البحثية التالية:
  - بحث مدى استقلال هذه الصحف سياسيا واقتصاديا عن الحكومات، والمقارنة بين ما كانت تتعرض له من ضغوط حكومية مباشرة في السابق، وما تتعرض له من ضغوط حكومية، وغير حكومية مباشرة وغير مباشرة بعد انتشاره في العقد الماضي.
  - بحث ما يسمي بالصحف شبه المستقلة في بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، والتي لم تستقل تماما عن السلطة من جانب، ومن الصعب تصنيفها ضمن الصحف الحكومية من جانب آخر.
  - قياس درجة الضغوط التي تتعرض لها الصحف المستقلة وشبه المستقلة في بعض البلدان الآسيوية والأفريقية، مع التركيز على الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الاقتصادية المحلية والأجنبية وجماعات الضغط.
- حدوث تحولات واضحة في بحوث دور الصحافة في المجتمع، ورؤية الأنظمة السياسية الجديدة التي تولدت في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية في النصف الثاني من العقد الماضي لهذا الدور. وقد ظهر في هذه البحوث رفض الباحثين الاحتكام إلى المعايير الغربية الخاصة بوصف وتحليل دور الصحافة في المجتمع من ناحية، والبحث عن معايير نابعة من واقع الصحافة الأفريقية والآسيوية من ناحية أخرى. كما ظهر حرص الباحثين- على غير ما كان مألوفا من قبل- على بحث الأدوار الإيجابية للصحافة في إطار علاقتها بالأنظمة السياسية، مثل: دور الصحافة في دعم الهوية الوطنية، وتحقيق التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى قياس أثر التغيرات التكنولوجية المتلاحقة في دور الصحافة، وموقف السلطة السياسية من الأدوار الجديدة للصحافة.
- انتقال محور الاهتمام في البحوث من التركيز على رصد أنماط القمع الحكومي (القانوني وغير القانوني) في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية إلى قياس أثر هذه الأنماط خاصة الرقابة الحكومية المباشرة وغير المباشرة على أداء الصحافة لوظائفها الأساسية في المجتمع. كما تجاوزت البحوث رصد أشكال الرقابة وأنماطها وتأثيرها في مجمل العلاقة بين الصحافة والسلطة إلى اختبار بعض الفرضيات المهمة مثل: علاقة الرقابة بشكل نظام الحكم، وما إذا كان حكما مدنيًا أو عسكريًا.
- تأكيد البحوث على الأصول الاستعمارية لأنماط العلاقات القائمة بين الصحافة والسلطة السياسية خاصة في أفريقيا. فقد تابع الباحثون خاصة الأفارقة منهم تأكيدهم أن العلاقة غير المتوازنة بين الصحافة والسلطة تعود في جزء منها إلى الميراث الاستعماري.
- التوجه نحو التوسع في بحث الضغوط غير الحكومية التي تتعرض لها الصحافة في البلدان الأفريقية وبعض البلدان الآسيوية، سواء في معالجة الصحافة لقضايا وطنية محددة، أو كجزء من القمع الحكومي غير المباشر للصحافة المعارضة لها.

مناقشة النتائج:

إن دراسة الاتجاهات الحديثة في البحوث التي تناولت علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفروآسيوية، تشير إلى مجموعة من الحقائق النظرية والمنهجية والمعرفية، نرصدها- مختصرة- فيما يلي:

- استمرار اختلاف نظرة الباحثين لطبيعة دور الصحافة في الدول الأفروآسيوية وارتباطها باختلاف النظم السياسية.
- استمرار الاهتمام البحثي بالخبرات التاريخية الاستعمارية في التعامل مع الصحافة في الدول الأفروآسيوية، والتأثير المتواصل لهذه الخبرات في التطور التاريخي لعلاقة الصحافة بالسلطة السياسية في هذه الدول.
- رغم الاختلاف بين الباحثين على النظريات المناسبة التي تفسر علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في الدول الأفريقية والدول الآسيوية، ورغم ظهور مدرسة نقدية في هذا المجال تنتقد تطبيق النظريات ذات المنشأ

والتجريب الغربي على الأوضاع الصحفية في العالم الثالث، فإن اهتمام الباحثين ما زال مستمرًا، وان كان بدرجات متفاوتة بهذه النظريات على مستوى تبنى فرضياتها الأساسية، أو على مستوى انتقادها، والبحث عن نظريات أخرى نابعة من حقائق الواقع الصحفي في دول العالم الثالث.

- يتفق معظم الباحثين على أن النظريات الأربع أو الخمس للصحافة تظل- في التحليل الأخير- مفاهيم معيارية normative concepts، تعكس الطريقة التي يجب أن تعمل بها الصحافة تحت ظروف سياسية معينة، وفي ظل قيم اجتماعية محددة، ومن ثم لا تصلح للتطبيق على علاقة الصحافة بالسلطة السياسية في دول أفريقيا واسيا.
- إن الصحافة تعمل على الدوام وفي كل مكان في العالم في إطار أنواع كثيرة من الإكراه والتقييد، سواء كان من جانب الحكومة، أو من جانب المجتمع، أو من جانب قوى السوق والاقتصاد.
- إن الصحافة في كل دول العالم، وحتى في أكثر النظم الصحفية حرية واستقلالية، يجب أن تتعامل مع درجات مختلفة من التنظيم من جانب السلطة السياسية.
- إن السؤال الأساسي الذي يجب أن يطرح فيما يتعلق بالعلاقة بين الحكومة وبين الصحافة، لا يجب أن يكون حول ما إذا كانت الحكومة تسيطر على الصحافة أم لا، ولكن حول طبيعة هذه السيطرة وحدودها.
- إن أساليب السيطرة على الصحافة في العالم متفاوتة وشديدة التعقيد. ومن الصعب- بل والمستحيل- مقارنة حرية الصحافة في دولة ما بدولة أخرى. ففي الدولة الأولى قد تخضع الصحافة لقيود سياسية حكومية قاسية وعنيفة، وتخضع في الدولة الثانية لقيود أشد ولكن اقتصادية واحتكارية.

المراجع

Akano, Remi (1986). The dark Days of the Second Republic. *In West Africa Journal.vol1*. No2. P. 14-19.

Akpan, Patience (2000), Africa in the Age of a Global Network Society: The Challenges Ahead. In *African Studies Quarterly*. Vol.2, No.2.

Asian Media Information and Communication Center (1998). *Walking The tightrope: Press freedom and Professional Standard in Asia*. Singapore: AMIC.

Barton, F. (1979) *The Press of Africa*. London: Macmillan.

Berger, Guy (2000). Toward 2000: Independent Media in Southern Africa. Paper presented at Buntstift Conference. *Institute for Advancement of Journalism*. Johannesburg, South Africa.

Berman, B. J. (1992). *The state, computers, and African development: The information non-revolution.* In S. G. Lewis & J. Samoff (Eds.), Microcomputers in African development: Critical Perspectives (pp. 213-229). Boulder, CO: Westview. P.227.

Chan, Joseph Man (1993) "Commercialization without independence: Trends and Tensions of Media Development in China", in: Joseph Cheng Yu-shek and Maurice Brosseau (Eds.), *China Review 1993*, Hong Kong: Chinese University Press of Hong Kong, pp.25.1-25.21.

Chan, Joseph Man., Lee, Chin-Chuan & Lee, Paul. (1992). Fighting Against the Odds: Hong Kong journalists in Transition. In *Gazette*. Vol. 50, No. 1. Pp. 1-20.

Chan, Joseph Man., Lee, Chin-Chuan (1991). "Power Change, Co-potation, and Accommodation: Xinhua and the Press in Transitional Hong Kong. In *China Quarterly*. No. 117. Pp. 98-118.

Chan, Joseph Man., Lee, Chin-Chuan (1991). Mass Media and Political Transition: The Hong Kong Press in China's Orbit. New York: Guilford Press.

Chang, Tsan-Kuo, Chen, Chin-Hsien and Zhang, Guo-Qiang (1993) "Rethinking the Mass Propaganda Model: evidence from the Chinese regional press. *Gazette: The International Journal for Mass Communication Studies*. Vol. 51. Pp. 173-195.

Chengju, Huang (2000). " The Development of a Semi-independent Press in Post-Mao China: An overview and a Case study of Chengdu Business News. *Journalism studies*, Vol. No.4. Pp.649-664.

13. Chengju, Huang (2000). " The Development of a Semi-independent Press in Post-Mao China:

An overview and a Case study of Chengdu Business News. *Journalism studies*, Vol. No.4. p.662.

Chu, Leonard L. (1994) "Continuity and Change in China's Media Reform", *Journal of Communication*. Vol.44, pp.4-12.

15. Cochran, Wendell (1997). Journalism's new geography: How electronic tools alter the culture and practice of newsgathering. *The Electronic Journal of Communication*. Vol. 7. No. 2.

Cokley, John., Da Costa, aderito., Lonsdale, Jamie., Romano, Angela., Spurgeon & Tickle,

Sharon (2000). Media, democracy and Development: Learning from East Timor. *Asia Pacific Media Educator*. Issue No. 9, July- December 2000.

DE Burgh, Hugo, (2000) "Chinese Journalism and the Academy: The politics and pedagogy of the media". *Journalism Studies*, Volume 1, Number 4,. Pp. 549-558.

Dennis, Everette E. (1993). The Internationalization of the First Amendment. In Oleg Manaev & Yuri Priliuk (Eds.), Media in Transition: From Totalitarianism to Democracy (pp.151-157). Kiev: ABRIS.

Diamond, L (ed.) (1988), Democracy in Developing Countries: Africa. London: Adamantine Press.

Edeani, D. O. (1993). Role of development journalism in Nigeria's development. *Gazette*, Vol. 52. Pp. 123-143.

Feinstien, Adam (1995). Fighting for Press Freedom in Africa. In *Journal of Democracy*. Vol. 6. No. 1.

FlorCruz, James (1999) "Chinese media in Flux". *Media Studies Journal*. Vol. 13. Pp.42-47.

Gan, Xifen (1994) "Debates Contributes to the Development of the Journalistic Science", *Journal of Communication*. Vol. 44. Pp. 38-51.

Hachten, W., (1971) Muffled Drums. Ames: Iowa State University Press.

Hachten, William A., (1996), The World News Prism: Changing Media of International Communication. Fourth Edition. Iowa: Iowa State University Press.

Harries, Phil (1996). Alternative Communication Networks: Globalization, Civil Society and Communication. *Media Development*. Issue 3/ 1996.

Hasim, M. S. (1996). Press Theories and Power. Paper presented at the annual meeting of the International Association for Mass Communication Research. Sydney (August 18-22).

Hyon, So-Whan (1992). "Independent Press: financing and management in a market economy". Paper presented at *the seminar on promoting independent and pluralistic Asia Media*. United Nations and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Alma-, Kazakhstan. 5-9 October 1992.

Jacobs, Sean (1999). Tensions of a Free Press: South Africa after Apartheid. *Research Paper*. R-22. The Joan Shorenstein Center: Press , politics, Public Policy. Harvard University.

Johnson, Eric (1999). Media Law in Central Asia: How Autocrats are Learning to Look democratic. *International Journal of Communication Law and Policy*. Vol. 2 (Winter 1998/1999)

King, Elliot (1997). The Impact of the Internet on Thinking about Journalism. *The Electronic Journal of Communication*. Vol. 7. No. 4.

Lambeth, E. D. (1995). Global media philosophies. In J. C. Merrill (ed.), Global Journalism: Survey of international communication (3rd ed., pp. 3-18). White Plains, NY: Longman.

Lbeanu, Okechukwu (2000), Ethnicity and Transition to Democracy in Nigeria: Explaining the Passing of Authoritarian Rule in a Multi- ethnic Society. *African Journal of Political science*. Vol.5. No.2.

Lee, C.C, Pan, Z, Chan, Jm and So, Cyk (2001). Through the eyes of U.S. media: banging the democracy drum in Hong Kong. *Journal of Communicatio*n. Vol. 51. Issue 2, pp. 345-365.

Lee, Chin-Chuan & Chan, Joseph man (1990). The Hong Kong press coverage of the Tiananmen protest. In *Gazette*. Vol. 46. No. 3. Pp. 175-195.

Lee, Mary Bessie (1992). "A study of two Philippine national broadsheets' policies, content, and their readers' attitudes toward the US military bases. In *Gazette*. Vol. 49. No. 3. Pp. 241-245.

Lee, Paul S & Chu, Leonard L (1995). Hong Kong Media System in Transition: A Socio-Cultural Analysis. *Asian Journal of Communication*. Vol. 5 No. 2.

Leela Fernandes, (2000). "Nationalizing 'The Global': Media images, cultural politics and the middle class in India. *Media, Culture & Society*. Vol. 22. No 5. Pp. 611-628.

Liew, Leong (1997) *The Chinese Economy in Transition: From Plan to Market*, Cheltenham, UK and Brookfield, US, Edward Elgar. pp. 143-163.

Liu, Bo (1998) "The Reforming and Opening Chinese Newspaper Industry", *Press Circle*. Vol. 6. Pp. 12-24.

Manaev, Oleg (1999). Rethinking the Social Role of the Media in a Society in transition. *Canadian Journal of Communication*. Vol. 20. No. 1.

Manaev, Oleg. (1993). Mass Media in the political and economic System of Transition Society. In Oleg Manaev & Yuri Priliuk (Eds.), Media in Transition: From Totalitarianism to Democracy (pp. 119-150). Kiev: ABRIS.

Masterton. M. (1996). (Ed.) . Asian Values in Journalism. Singapore: Asian Media Information and Communication Center.

Mehra, A. (1988). AMIC Consultation on Press Systems in ASEAN. Singapore: Asian Media Information and Communication Center.

Menon, V. (1993). *Communication Ethics from a South Asian Perspective*. Singapore: Asian Media Information and Communication Center.

Menon, V. (1996). Preface. In M. Masterton (Ed.). *Asian Values in Journalism*. Singapore: Asian Media Information and Communication Center.

Merrill, J. C. (2000). *Power, stability, and social harmony: the shift away from press freedom*. Paper presented at the International Media Conference 2000, Ohio University, Athens, Ohio.

Modoux, A. (1996). Development and Communication. Paper presented at the AMIC 1996 Conference on A*sia Communications in the Next Twenty- Five Years*, Singapore.

Mukasa, S. G. (1992). Towards pan-African cooperation in satellite communication: An analysis of the RASCOM project. *Africa Media Review*, 6, 13-30.

Nair, B. (1996). Preserving National Sovereignty in a Global Village. Paper presented at the AMIC 1996 Conference on *Asia Communications in the Next Twenty- Five Year*s, Singapore.

Nip, Joyce Y. M (1997) Shifting political power and News Sources: The Case in Hong Kong's Political Transition. *Asia Pacific Media Educator*. Issue No. 3, July- December 1997.

Nyamnjoh, Francis Beng (1990). How to 'kill' an undeveloped press: Lessons from Cameroon. *Gazette*. Vol. 46. No. 3. Pp. 57-75.

Olukoshi, Adebayo O, (2000). "Economy and Politics in the Nigerian Transition", *African Journal of Political science*. Vol.5. No.2.

Parker, Elliott (1997). Democratization and Press Freedom in Africa's High Context Culture. Paper presented at: *AEJMC Annual Conference*. Central Michigan University. Sept. 18, 1997.

Polumbaum, judith (1990) "The Tribulations of China's Journalists After a Decade of Reform" in: Lee Chin-chuan (Ed.), *Voices of China: the interplay of politics and journalism,* New York: Guilford Press.

Pulle, Austin (2001). Developing a 21st Century framework for Media Law and Regulation in Asia. *Asian Communication Handbook 2001*. AMIC: Singapore.

Qing, Cao (2000) "Journalism as Politics: reporting Hong Kong's handover in the Chinese Press". *Journalism Studies*. Vol. 1 No. 4. Pp.665-678.

Rao, Madanmohan (2001). News Media and New Media: Challenges and Opportunities in Asia. *Asian Communication Handbook 2001*. AMIC: Singapore

Ronen, Dou (ed,) (1986). «*Democracy and Pluralism in Africa*" Lynne Ricnner Publisherinc, Colorado., P. 17.

Rotzoll, Kim B.& Janes E Haifner (1990). "*Advertising In Contemporary Society*" , Ohio : South Western Publishing Co.

Roy, De & Couer, Olivier, (1997). The African Challenge: Internet, Networking and Connectivity Activities in a developing Environment. In *Third World Quarterly*. Vol. 18, No. 5.

Ruggles, Myles A. (2000). What kind of Global Culture: Mass Communication Research in a Changing Context. *Canadian Journal of Communication*. Vol. 23. No.2.

Russett, Bruce and Sutterlin, James S. (1991). The U.N in a New World Order. *Foreign Affairs*. Vol. 70. No. 2. Pp. 68-83.

Scollon, Ron (1997). Hong Kong Newspapers on the Pre-Transitional Stage. *Asia Pacific Media Educator*. Issue No. 2. January- June 1997.

Seow, Francis T. (1998) *The Media Enthralled: Singapore revisited*. Boulder, CO, USA and London: Lynne Reinner Publishers.

Stone, Robert (1998). Control without Repression: China's Influence on the Political Economy of Hong Kong Press System. *Asia Pacific Media Educator.* Issue No. 4, January- June 1998.

Sun, Wanning (1996) "In Search of New Frameworks: issues in the study of Chinese media in the era of reform". *Media International Australia*. Vol. 79, pp. 40-48.

Switzer, Les (1997). South Africa Alternative Press in Perspective. In Les Switzer (Ed.), South Africa's Alternative Press: voices of Protest and Resistance 1880-1990. Cambridge: Cambridge University Press. Pp. 1-53.

Thomas, Pradip N (1997). Communication and national Identity: Towards an inclusive vision. *Media Development*. Issue 2.

Trionfi, Barbara (2000). Growing Media Repression & Self- Restraint in China. China Survey. Vol. 5.

No. 3. Also available on-line at: http://www.freemedia.at/china.htm

Uko, Ndaeyo. (2000) "*Press Freedom under Military Rule: The Nigerian Phenomenon*". Paper Presented in JEA Conference (Journalism Education Association "South Pacific". Australia, University of Queensland.

Willett, Gilles (2000). Global Communication: A Modern Myth. *Communicatio*. Vol. 21. No.2.

Williams, ohn W., (1995). *Mass Media in Post- Revolution Mongolia*. IL: Principia College Press.

Willnat, Lars, He, Zhou and Xiamong, Hao.(1997). Foreign Media Exposure and Perceptions of Americans in Hong Kong and Singapore. *Journalism ans Mass communication Quarterely. Vol. 74 (Winter 1997). Pp. 738-756.*

Wimmer, Kurt A (1998). Analysis of the Azerbaijani "Law on Mass Media". *Post- Soviet Media Law & Policy*. Issue 50.

Woboroma, P. (1987). *The Origins and Persistence of Obstacles to the Free Flow of Information in Nigeria*, (MA thesis), Cardiff.

World Association of Newspapers (1999). *A New Approach to Development: The Role of the Press*. Paper presented at: WAN/ World Bank conference held on 13 June 1999 in Zurich, Switzerland.

Xiaoge, Xu. (2001). Asian Perspectives in Communication: Assessing the Search. *Asian Communication Journal*. Vol.3. No. 3.

Xiaoming, Hao., Zhang, Kewen and Yu, Huang. (1996). The Internet and information control: The case of China. *Electronic Journal of Communication*. Vol. 6. No. 2.

Yoon, Youngchul (1989). Political Transition and Press Ideology in South Korea, 1980-1988. Unpublished doctoral dissertation. Minneapolis: University of Minnesota.

Yu, XU (1994) "Professionalization without guarantees", *Gazette: The International Journal for Mass Communication Studies*. Vol. 53. Pp. 23-41.

Zhang, Ximin (1999) "Media Law in China". Paper presented at the 1st European Symposium on the Chinese Media, Nottingham Trent University, February 1999.

Zhao, Yuezhi (1998) *Media, Market and Democracy in China: Between the party line and the bottom line*, Urbana and Chicago: University of Illinois Press.

Zyl, John van and Kantor, Lara (1995). Media Performance in South Africa: A Shift from Vertical to Horizontal Monitoring. *Electronic Journal of Communication*. Vol. 5 No. 2&3.